تقييم فعّالية برامج ونشاطات تكية أم علي من وجهة نظر المستفيدين في محافظة عمان

إعداد

أسماء إبراهيم خلف عبدالله

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول / ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا أسماء ابراهيم خلف عبدالله أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: أسماء العبدالله

التاريخ: ٢٢/١٢/٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة(تقييم فعالية برامج ونشاطات تكية أم علي من وجهة نظر المستفيدين في محافظة عمان) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش مشرفاً ومقرراً أستاذ – عمل اجتماعي	------------------------
٢- الدكتور صلاح حمدان اللوزي أستاذ مشارك - علم اجتماع وعمل اجتماعي	------------------------
٣- الدكتور محمد خالد المعاني استاذ مشارك – عمل اجتماعي	------------------------ ١٢/١٦
٤- الأستاذ الدكتور فايز عبد القادر المجالي استاذ – علم اجتماع (جامعة مؤتة)	------------------------

الجامعة الأردنيــــــة
كلية الدراسات العليا

التاريــخ: ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية
وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها
لطلبة الماجستير

أنا الطالب: أسماء ابراهيم خلف عبدالله الرقم الجامعي: (8070949)
تخصص: العمل الاجتماعي الكليــــــــة: معهد العمل الاجتماعي

عنوان الرسالة: تقييم فعالية برامج ونشاطات شركة أم علي من وجهة نظر المستفيدين في محافظة عمان

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: أسماء العبدالله التاريخ: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالــــة
التوقيع............ التاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٠

الإهداء

* إلى قدوتي الأولى ٠٠ ونبراسي الذي ينير دربي إلى من علمتني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة... في نظر العالم أنتِ أمي وفى نظري أنتِ العالم.. التي اسمع صدى دعواتها رغم بعدها عني ....إلى (روح أمي الطاهرة)

* إلى النور الذي يضيء حياتي والنبع الذي أرتوي منه حباً وحناناً.. إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين.. (أبي الغالي)

* إلى من كنت التجئ إليه إذا ما تعثرت خطوات زماني، إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به (أخي نايف رحمه الله)
وعائلته الغالية على قلبي

* إلى نجيمات السماء التي أوقدُتها شموعاً بين حنايا قلبي... أخواتي (سمية، مريم، خولة، تمام، باسمة) وعائلاتهم

* وإليكم يا تاج عزي .. وإكليل فخري.. إخوتي (علي، خليل، محمود) وعائلاتهم

* إلى تلك الورود التي نرويها بماء الوفاء ونحيطها بتراب الإخلاص حتى تظل دائماً .. (صديقاتي العزيزات)

* إلى ضوء الأمل القادم الذي سيبدد ظلمات حياتي.................

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر لله رب العالمين على ما منّ به علي من التوفيق بإتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين أجمعين، وفي نهاية هذه السنوات الحافلة بالعلم والعمل والخبرة لآبد من تقديم خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تزويدنا بالمعرفة وبذل جهوداً كبيرة لنكون أكفاء بعلمنا وعملنا، لهم عندنا المقام الرفيع وفي قلوبنا أسماؤهم راسخة أساتذتنا الكرام، وأخص بالذكر: الأستاذ الدكتور خليل درويش لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة المتواضعة حيث كان بمقام الموجه والمرشد لي في هذه الدراسة حتى ظهرت بهذا الشكل المتواضع.

وفي هذا المقام أيضاً أتوجه بكل الشكر والامتنان للدكتور عبدالكريم الفايز على الجهود التي بذلها في بداية هذا العمل، كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور صلاح اللوزي والدكتور محمد المعاني والدكتور حمود سالم عليمات ولكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية لما شملوني به من تقديم المساعدة وتذليل كافة الصعاب التي كانت تواجهني أثناء فترة دراستي، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع موظفي تكية أم علي العاملين في برامجها المختلفة، وبالأخص قسم البحث الاجتماعي وجميع العاملين في المستودعات (القائمين بالإشراف على عملية التوزيع) على تقديم كافة التسهيلات لإجراء هذه الدراسة، وإلى كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة له مني كل الشكر والتقدير.

الباحثة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

"تقييم فعّالية برامج ونشاطات تكية أم علي من وجهة نظر المستفيدين في محافظة عمان

إعداد

أسماء إبراهيم خلف عبدالله

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي، والتعرف إلى مدى فعالية برامج ونشاطات تكية أم علي في مكافحة الفقر والجوع من حيث توفر هذه البرامج وشمولها للأسر الفقيرة المستحقة والإجراءات التنفيذية الميدانية لها، من وجهة نظر المستفيدين، ومدى مساهمة مشاريع التدريب والتشغيل في توفير فرص عمل ملائمة ودخل ثابت ومستمر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى معرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه المستفيدين من البرامج والنشاطات المنفذة من قبل التكية.

وقد طبقت الدراسة على عينة من المستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي في محافظة عمان بلغت (٣٩٩) مستفيد، فيما استخدم أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، واعتمدت الدراسة على استبانه تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدم مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدم الإحصاء التحليلي من خلال استخدام تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث بينت أن نسبة استفادة الذكور من برامج التكية وأنشطتها المختلفة أقل إذا ما قورنت بالإناث، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمستفيدين أظهرت نتائج الدراسة أن ما يقارب (٩١%) من المجموع الكلي لأفراد العينة حاصلين على الثانوية العامة وما دون وهذا يشير إلى انخفاض المستوى التعليمي للمستفيدين من برامج التكية، كبر حجم أسر المستفيدين.

كما بينت النتائج أن ما نسبته (٦٩%) من المستفيدين لا يوجد لديها أفراد عاملين، وأن اغلب المستفيدين يعتمدون على المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية المختلفة في إيجاد مصدر للدخل لها وتأمين احتياجات الأسرة الأساسية.

وأظهرت النتائج أن (٧٣%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أفراد ذوي احتياجات خاصة، و(٨٩%) من الأسر لا يوجد لديها طلاب جامعات على الرغم من أن التكية تعطي أولوية الاستفادة للأسر التي يوجد لديها أفراد ذوي احتياجات خاصة وطلاب جامعات.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج الطرود الغذائية تعزى إلى متغيرات (النوع، الحالة الاجتماعية، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات (عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي).

وتبين من نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج التغذية الداخلية تعزى إلى متغيرات (النوع، الحالة الاجتماعية، العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي). بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج التدريب والتشغيل تعزى إلى متغيرات (الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات (النوع، عدد أفراد الأسرة).

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١. مقدمة:

منذ القدم يعتبر الفقر ظاهرة إنسانية متعددة الجوانب، وعميقة الجذور في المجتمعات الإنسانية، وتختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، وهي من أهم القضايا التي تواجه صناع القرار في كل بلدان العالم لما لها من انعكاس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان. كما وتعد ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحالي حيث تولي جميع البلدان أهمية كبيرة في برامجها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحلها، مما يتطلب دراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول والمعالجات من قبل واضعي السياسات الاقتصادية الاجتماعية للتقليل من حدة الفقر.

وحتى منتصف الثمانينات لم يكن ينظر إلى الفقر كمشكلة اجتماعية في الأردن، أو أنه من المشكلات ذات الأولوية، وخاصة إذا ما كان الاهتمام منصباً على زيادة العدالة في توزيع الدخل، حيث تحقق إنجاز طيب في هذا المجال خلال عقد السبعينيات الذي شهد انتعاشاً في الاقتصاد الأردني انعكس في ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع أفضل للدخل، إذ انخفض نصيب أعلى (١٠%) من السكان من (٣٥,٨%) من الدخل للعام (١٩٧٣) إلى (٢٨,٢%) للعام (١٩٨١)، لصالح الشرائح الأدنى (خصاونة، محمد. وآخرون، ١٩٩٨).

ونتيجة للركود الاقتصادي في منتصف عقد الثمانينات، الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الأردني من خلال انخفاض حجم المساعدات العربية، وتحويلات العاملين في الخارج، وتراجع حجم الصادرات الأردنية، وتفاقم مشكلة المديونية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة الأردنية في الخارج، تفاقمت مشكلتا الفقر والبطالة كمؤشر للفقر الذي أصبح يتزايد بشكل ملحوظ، وأصبحتا مصدر قلق المخططين ومتخذي القرار. وفي ظل هذه الظروف اضطرت الحكومة إلى تبني برنامج للتصحيح الاقتصادي الهيكلي الذي كان من متطلباته خفض أجور الموظفين وخفض الإنفاق الحكومي من خلال إعادة توجيه الدعم المقدم إلى بعض الأنشطة وزيادة الضرائب وأسعار الخدمات التي تقدمها الحكومة. إلا أن هذه الإصلاحات على أهميتها كان لها آثار اجتماعية سلبية على الشرائح السكانية متوسطة ومتدنية الدخل بشكل خاص ومع وجود ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي ساهم في زيادة الملتحقين

في سوق العمل، كل ذلك ساهم في تفاقم وزيادة حدة الفقر عما كانت عليه فيما سبق، ولم يعد بالإمكان تجاهل هذه الآثار الاجتماعية السلبية لذلك بدأت الحكومات المتعاقبة بالتفكير في اتخاذ إجراءات تخفف من هذه الظاهرة البالغة الأهمية (خصاونة، محمد. وآخرون، مرجع سابق).

وتشير آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في نهاية العام (٢٠٠٦)، إلى أن البيانات المتعلقة بمشكلة الفقر في الأردن كالتالي:

(٨٨٠) ألف مواطن يعيشون تحت خط الفقر في الأردن، وذلك من العدد الكلي للسكان والبالغ(٥,٦٠٠,٠٠٠) نسمة، و(١٤%) من السكان يعانون من نقص شديد في لإمكانيات واحتياجات الحياة الأساسية، إضافة إلى أن (٤١) منطقة مصنفة رسمياً كجيوب للفقر في المملكة وتنقسم حالات الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع إلى ثلاث فئات رئيسة تتراوح ما بين الفقر والفقر المتوسط والفقر الشديد أو المدقع، حيث أن نسبة الفقر في بعض التجمعات السكانية في المملكة تصل إلى (٨٠%). وقد تم تحديد خط الفقر الرسمي بـ (٢٦) ديناراً للشخص في الشهر/ نهاية (٢٠٠٤)، كما تصل نسبة الأسر التي يقل معدل دخلها الشهري عن (١٥) دينار في مناطق جيوب الفقر حوالي (٧٠%) من عدد السكان (وزارة التخطيط، ٢٠٠٦).

وقد أولت الحكومات الأردنية المتعاقبة اهتماماً بالفقر، باعتباره قضية وطنية لها أولوية، ضمن الخطط والسياسات الرسمية. فقد بذلت المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها جهوداً كبيرة لمحاربته على المستوى الرسمي وعلى مستوى المؤسسات الخيرية والجمعيات المحلية ووضعت الحكومات المتتالية برامج وتشريعات للتعامل مع مشكلة الفقر. وقد تم إجراء العديد من الدراسات من قبل الجهات الرسمية المحلية والدولية ومن قبل الباحثين والمتخصصين للوقوف على ظاهرة الفقر وقياسه وتحديد السمات الأساسية للفقراء وتقييم برامج مكافحته. وعلى الرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على مؤشرات الفقر منذ عام (١٩٩٧)، إلا أن نسبة الفقر في المملكة لا تزال مرتفعة، حيث أن (١٤,٢%) من الأردنيين يعيشون دون خط الفقر المدقع.

لذلك فإن الحد من أو التخفيف من نسبة الفقر في الأردن بطريقة فعّالة يكون بالتنسيق بين كافة الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر في كل من القطاع العام والخاص، تحت مظلة المجلس الوطني للتنمية ومكافحة الفقر المقترح استحداثه.

١,١ مشكلة الدراسة

تقتضي كرامة الإنسان في أي مجتمع إنساني تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة في توزيع الدخل القومي على جميع أفراد المجتمع بعدالة، وهذه هي جوهر مبدأ وفلسفة الإصلاح الاجتماعي والعمل الاجتماعي. فعلى الرغم من الجهود التي بذلت في التصدي لهذه المشكلة في الأردن والتخفيف منها، إلا أن نسبة الفقر ما زالت في ارتفاع مستمر، ويعود ذلك لأسباب وعوامل كثيرة من أبرزها العوامل الداخلية المحلية المتمثلة بالعوامل الديموغرافية أي طبيعة النمو السكاني وحجمه، ارتفاع نسبة البطالة، انخفاض حجم المعونات والمساعدات الدولية، الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والمواد الغذائية والمترتب عليه ارتفاع عدد الأسر في المجتمع التي لا تكاد تحصل على ما تحتاجه من الحاجات الأساسية الأخرى. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لمحاولة تقييم هذه البرامج لتحديد جوانب القوة والضعف فيها وتقويمها لصانعي القرار لتحسين مستوى البرامج المقدمة أو استبدالها.

٢,١ أهمية الدراسة ومبرراتها

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تمسّ وتتعامل مع ظاهرة بالغة الأهمية في المجتمع الأردني كونها تتعلق مباشرة بتلبية الحاجات الأساسية الضرورية للإنسان كالغذاء والسكن والعلاج والحاجات الإنسانية الأخرى التي لا يستطيع الفقراء توفيرها.

ومن أبرز مبررات الدراسة الحالية أنها هي الأولى من نوعها في تسليط الضوء على النشاطات والبرامج والخدمات التي تقدمها التكية لمكافحة ظاهرة الفقر والجوع. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التقييمية للبرامج والنشاطات التي تقدمها هذه الجمعية والتي يتمثل بمعرفة فيما إذا حققت الأهداف المرجوة منها من وجهة نظر المستفيدين.

وأخيراً تستمد هذه الدراسة أهميتها من الفائدة المرجوة من نتائجها، تمهيداً لصياغة التوصيات العلمية التي قد تفيد صناع القرار وراسمي السياسات وواضعي البرامج في صياغة

سياسات وتطوير البرامج كما تأمل الدراسة في أن يستمر هذا التقييم لإحداث التحسين المستمر والمرغوب وبما يتناسب مع الاحتياجات الحقيقة للفئات المستهدفة.

٣,١ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف إلى الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة.
٢. التعرف إلى مدى فاعلية برامج ونشاطات تكية أم علي في مكافحة الفقر والجوع من حيث توفر هذه البرامج وشمولها للأسر الفقيرة المستحقة والإجراءات التنفيذية الميدانية لهـا، مـن وجهة نظر المستفيدين.
٣. مدى مساهمة مشاريع التدريب والتشغيل في توفير فرص عمل ملائمة ودخل ثابت مستمر للأسر الفقيرة.

٤. التعرف إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه المستفيدين من البرامج والنشاطات المنفـذة من قبل تكية أم علي.

٤،١ الدراسات السابقة ذات الصلة:

أولاً: الدراسات العربية:

هنالك بعض الدراسات المباشرة وغير المباشرة ذات العلاقة بالموضوع التي قد يستفاد من بعض جوانبها في تحقيق أهداف هذا البحث وسوف يتم استعراض ملخصاً لأهمها:

- دراسة مجدلاوي (١٩٩٥)، بعنوان "**دور صندوق المعونة الوطنية في معالجة ظاهرة الفقر في الأردن**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور صندوق المعونة الوطنية كمؤسسة وطنية في مكافحة الفقر من خلالها برامجها وذلك بعد مرور سبع سنوات من وجودها، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هنالك زيادة في أعداد الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً ومطلقاً على مدار السنوات ولكل المحافظات حيث تركز في محافظة عمان والزرقاء وإربد، وأن توزيع المعونات بكافة أشكالها للحالات في ازدياد في كافة المحافظات على الرغم من تحيز كبير في صرفها لمحافظات الجنوب وأقل تحيزاً في المحافظات الأخرى ويعود ذلك إلى أن صندوق المعونة كان ينظر إلى نسبة الأسر الفقيرة مقارنة بعدد الأسر الكلي.

- دراسة صوفان (٢٠٠١)، بعنوان "**توحيد صناديق العون الاجتماعي ودورها في مكافحة الفقر والبطالة في الأردن**"، حيث هدفت إلى معرفة تأثير دور صناديق العون الاجتماعي الحالي في الحد من معدلات الفقر والبطالة في الأردن من جهة، وتحديد أثر التوحيد لصناديق العون الاجتماعي من جهة أخرى، كما طبق فيها نوعان من التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل القياسي باستخدام النموذج الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن صناديق العون الاجتماعي تعاني من عدد من المشاكل المالية والتشريعية والإدارية وأخرى تتعلق بالدراسات والأبحاث والأسواق، أثرت سلباً على توسيع حجم قاعدة أعمالها وزيادة نشاطاتها، ويساهم إنفاق هذه الصناديق في الحد من معدلات الفقر والبطالة.

- دراسة العبادي (٢٠٠٣)، بعنوان " **دور صندوق المعونة الوطنية الأردني في مكافحة الفقر (١٩٩٠-٢٠٠١)**"، هادفة بصورة عامة إلى تقييم دور الصندوق في مكافحة الفقر من خلال تركيزها على برامج المعونة النقدية، حيث استخدمت الباحثة نوعين من الإستبانة لجمع المعلومات أحدهما خاصة بالعاملين في مديرية المعونة وبلغ أفراد العينة (٣١) عاملاً، والأخرى خاصة بالمنتفعين بواقع (٢٢٥) منتفعاً، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى أن الفقر في الأردن هو فقر دخل أي سبب الفقر فيه هو انخفاض الأجور التي يتقاضاها أرباب

الأسر الفقيرة. ويتركز الفقر في الأردن في الأسر ذات الحجم الكبير، وفي الفئات غير المتعلمة، ويتركز أعداد الفقراء في المناطق الحضرية. وتبين الدراسة أن صندوق المعونة الوطنية يقوم بدور ايجابي في التخفيف من الفقر والحد من فعاليته من خلال برامجه التي توفر دخلاً ثابتاً للفقراء.

- دراسة خويلة (٢٠٠٣)، بعنوان "**تقييم فاعلية برامج مركز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية برامج مركز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه المراكز، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من مراكز تنمية المجتمعات المحلية، باختيار ستة مراكز من أقاليم المملكة الثلاث (شمال، وسط، جنوب) مركزين من كل إقليم. وقد تم اعتماد الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة مكونة من (٢٠٠) من المنتفعين من خدمات هذه المراكز وبطريقة عشوائية. وقد أظهرت الدراسة نتائج تمثلت بأنه حققت مراكز التنمية فائدة للمشاركين بدرجة أعلى من المتوسطة ولجميع الخدمات والنشاطات، وساهمت المراكز بإحداث زيادة على الدخل الشهري بلغ متوسطه (٥٢,٦) ديناراً، بالإضافة إلى مساهمتها في إيجاد علاقات إيجابية بين العاملين في المراكز والمؤسسات الأهلية والرسمية والمجتمع المحلي. كما بينت الدراسة أن (٦٥%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود المراكز في المجتمعات المحلية ضروري.

- دراسة الخدام (٢٠٠٤)، بعنوان "**تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة حالة لواء دير علا**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ في لواء دير علا، وذلك لمعرفة مدى تحقيق البرنامج للأهداف التي صمم من أجلها. وقد اشتملت عملية التقييم دراسة أثر المشاريع التي نفذها البرنامج على دخل المقترضين، وعلى عملية الإقراض من حيث حجم القرض المقدم وفترة السماح وفترة السداد والقسط الشهري، والصعوبات التي واجهت المقترضين أثناء عملهم بالمشروع.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم قدرة هذه المشاريع على إيجاد دخل ثابت ومستمر للأسرة وضعف قدرتها في تحسين مستوى المعيشة، وأن أهم سبب وراء تأسيس المشروع هو زيادة مستوى الدخل وتحسين الأوضاع المالية والمعيشة للأسرة، كما أن

مشاريع الأسر المنتجة لم تحقق الأهداف المتوخاة منها، كما أنها أصبحت تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على الأسر المقترضة، بحيث أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متابعة المشاريع والعمل بالمشروع وكفاية رأس المال من جهة وبين تقييم المقترضين لاستمرارية المشاريع ونجاحها من جهة أخرى.

- دراسة الخمايسة (٢٠٠٤)، بعنوان "**برامج مكافحة الفقر في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية تقييمية**"، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار طبيعة البرامج المصممة لمكافحة الفقر في المحافظة، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفئات المستفيدة من هذه البرامج في المحافظة، وما مدى فاعليتها، وما دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة الفقر.

وقد أظهرت الدراسة عدم التكافؤ بين نسبة الفقر في محافظة الزرقاء وبين نسبة عدد المستفيدين من برامج مكافحة الفقر، فالبرامج مازالت تعتبر ذات أثر محدود من حيث حجم المستفيدين. كما أظهرت أن خصائص الأسر المستفيدة من برنامج الدخل التكميلي المقدم من صندوق المعونة يتطابق مع مواصفات الفئات المستهدفة في تصميم البرنامج، كما أن البرنامج يحقق أهدافه من حيث قيمة المعونة المخصصة للمستفيد الحالي في توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم لإيصاله لخط الفقر.

- دراسة أبو تاية (٢٠٠٥)، بعنوان "**تنمية وتنظيم المجتمع المحلي في قرية الجفر: دراسة حالة لمركزها المحلي للتنمية الاجتماعية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حاجة المجتمع المحلي في قرية الجفر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، من خلال معرفة واقع مساهمة مركز التنمية الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، وأهم المشكلات التي يعاني منها أفراده، وتحديد أهم الخدمات والاحتياجات التي يحتاجونها، وأولوية تلك الاحتياجات بالنسبة إليهم، ودور أفراد المجتمع المحلي في معالجة مشكلاتهم وتحديد احتياجاتهم. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استبانه خاصة للمستفيدين من جميع خدمات مركز التنمية الاجتماعية لغايات هذه الدراسة، كما تم استخدام مدخل انطباعات المجتمع وهو أحد الأساليب المستخدمة في تنظيم المجتمع.

وتكونت عينة الدراسة من (٤٠٣) أسرة مستفيدة من خدمات مركز التنمية الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن غالبية المستفيدين من خدمات المركز من الإناث، غالبية المستفيدين من المعونة هم من الذكور، كما أن دور المركز في زيادة دخل المستفيدين بشكل قليل، وتبين أن من أهم أسباب عدم الاستفادة من الدورات يعود لعدم عقد الدورات المفيدة بالإضافة إلى عدم كفاية المعونة في سد الاحتياجات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي للمستفيدين.

– دراسة الحايك (٢٠٠٧)، بعنوان "**دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق**"، وحددت أهدافها في التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمنتفعين، أثر المشاريع على الدخل وتحسين مستوى المعيشة، أسباب فشل بعض المشاريع، وسياسات التمويل ومدى الحاجة إلى تعديلها، دراسات الجدوى والخبرة والتدريب والمتابعة ودورها في الوصول إلى الأهداف.

شملت عينة الدراسة (١٤١) مستفيداً من قروض المؤسسات (الحكومية والأهلية) للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) واستخدم أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والرزمة الإحصائية لبرامج العلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل والتمثل وتطبيق اختبار كاي سكوير.

وأظهرت نتائج الدراسة: (٣٢,٦%) اعتبروا أن مشاريعهم ناجحة، (٣٧,٦%) اعتبروها متوسطة النجاح، (٢٩,٨%) اعتبروها مشاريع غير ناجحة. كما بينت الدراسة أن (٧٥,٢%) من المشاريع لم تعد لها دراسات جدوى، وأن (٨٨,٧%) من المنتفعين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب للازم للمشروع، وأن (٧٩,٤%) من المشاريع لم تتم لها أي عملية متابعة، وأشار (٥٠,٤%) من المنتفعين بعدم إسهام المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر كما أشار (٧١,٦%) إلى عدم توفير المشاريع فرص عمل ملائمة، واعتبر (٤٦,٨%) من المنتفعين أن المشروع أدى إلى تحسين في مستوى المعيشة، وأن (٢٢,٧%) أدى المشروع إلى تراجع في مستوى المعيشة وأن (٣٠,٥%) لم يطرأ عليهم أي تغيير.

وتبين وجود عدد من العوامل المؤثرة لدور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة وكما أظهر ذلك اختبار مربع كأي: كأسباب الرغبة في تأسيس المشروع، والتعاون مع جهات مختصة في تسويق الإنتاج، كفاية القرض المقدم ومقدار الفائدة أو المرابحة الإسلامية، دراسات الجدوى والتدريب والمتابعة واشترط التفرغ للعمل في المشروع.

- دراسة الخاروف وعباس (٢٠٠٨)، بعنوان "**تقييم فعالية الخدمات التي توفرها الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة من وجهة نظر المستفيدات من العيادات (دراسة ميدانية)**"، هدفت هذه الدراسة تقييم فعالية الخدمات المتوفرة في الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة، وذلك من خلال قياس مدى معرفة المترددات على هذه الجمعية للخدمات المقدمة واستفادتهن منها ورضاهن عنها. بالإضافة إلى التعرف إلى العلاقة ما بين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ورضا المترددات عن الخدمات.

حيث توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: تعرف نسبة كبيرة من المترددات طبيعة الخدمات المتوفرة وأن أكثر هذه الخدمات استخدماً هي خدمات تنظيم الأسرة تليها معالجة الأمراض النسائية، وأقلها استخداماً هي خدمات ما قبل وما بعد سن الأمل ومشورة ما قبل الزواج، وأبدين المترددات الرضى إجمالاً عن الخدمات المتنوعة التي تقدمها الجمعية. وبناءً على نتائج الدراسة أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعية لتصبح أكثر شمولية مع التركيز على إشراك الرجل، والتركيز بشكل أكبر على الخدمات التثقيفية وتسويقها.

- دراسة العلوان (٢٠٠٨)، دراسة بعنوان "**تقييم قدرات الجمعيات الخيرية في محافظة البلقاء**"، هدفت هذه الدراسة لتقييم قدرات الجمعيات الخيرية في محافظة البلقاء حسب تقديرات أعضاء الهيئة الإدارية في محافظة البلقاء. وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي في جمع البيانات وتحليلها وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئات الإدارية في محافظة البلقاء والبالغ عددها (٥١) جمعية، وتم دراسة (٣٧) جمعية موزعة، وقد بلغ الأعضاء في هذه الجمعيات (٢٨٩) عضواً، وبلغ عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها وخضعت للتحليل الإحصائي (٢٤٢) استبانه.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود توافر للقدرات بدرجة متوسطة في جميـــع العناصـــر باستثناء محور التشبيك كان بدرجة ضعيفة وكانت أعلى درجات التـــوافر علـــى محـــور أداء ومهام الجمعيات ثم فاعلية أعضاء الهيئة الإدارية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر تلك القدرات لدى الجمعيات الخيرية حسب التقسيمات الإداريـــة، وأظهرت نتائج الدراسة بأن تقدير مدى توافر القدرات لدى الجمعيات كان لدى الإنـــاث أكثـــر منه لدى الذكور، وأن أكثر الفئات تقديراً لتوافر القدرات لدى الجمعيـــات كـــان لـــدى الـــذين أعمارهم أقل من (٣٠) سنة، ولدى ذوي فئة الدخل الأسري المتوسط، ولدى أمناء السر أكثـــر من أعضاء الهيئات الإدارية في الجمعيات الخيرية، ولدى أعضاء الهيئات الإداريـــة حـــديثي العضوية في الجمعيات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- Brandsma Judith and et..(1996) Jordan Micro – Credit Mission

وفي دراسة لجوديث براندسما ودينان، (١٩٩٦) كيات عن القروض الـــصغيرة فـــي الأردن، والمقدم للبنك الدولي، والذي هدف إلى تقييم مدى الحاجة لتمويل المشاريع الـــصغيرة، والأنشطة المدرة للدخل، وتقييم القدرات الحالية المتوفرة لتوفير الخدمات غير المالية للمشاريع الصغيرة، وتقييم إمكانية إيجاد مبادرات من القطاع الخاص لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة، ومن أبرز ما توصل إليه الدراسة وجود الحاجة لتمويل المشاريع الصغيرة مع الحاجـــة إلـــى الدعم الفني لتحويل الأفكار إلى مشاريع تولد الدخل، وأن تمويل المـــشاريع الـــصغيرة لـــيس الخيار الوحيد للتخفيف من الفقر وإنما يتوجب أن يسير ذلـــك بـــشكل مـــوازي مـــع تطـــوير المنظمات الأهلية أي القطاع الخاص، مما أدى إلى ظهور توجه لدى البنـــك الـــدولي لـــدعم برنامج للتخفيف من الفقر في الأردن في المناطق الفقيرة فكان أن ظهر ما عـــرف بمـــشروع الإنتاجية الاجتماعية الذي كان من مكوناته توفير التمويل للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

- Abu –Rish Munif(2001) Evaluation Income Generating Projects in Jordan The Experience of The Jordanian Hashemite Fund for Human .Development (JOHUD), Amman

أما دراسة منيف أبو الريش وعنوانها تقييم المشاريع المدرة للدخل في الأردن، تجربة الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، والمقدمة إلى مؤسسة نيبون اليابانية والتي هـدفت إلى استعراض التجربة الأردنية للمشاريع المدرة للدخل وتجربة الصندوق الأردني الهاشـمي منذ بداية عمله في هذا المجال حتى العام (٢٠٠٠) من حيث الأهداف والإنجـازات ومـا لـم يتحقق منها والمعيقات التي واجهته، ويبين الباحث أن الأموال التي منحت لـلأردن للمـشاريع المدرة للدخل كانت أكثر بكثير من الاحتياجات وأن الدور الحكومي في تمويل هذه المـشاريع عبر مؤسسات وسيطة ومباشرة أيضاً لم يكن مخططاً له بل اتصف بالارتجالية العفوية ويـرى الكاتب في دراسته بأن الأسباب الكامنة وراء فشل المـشاريع المـدرة للـدخل لغايـة العـام (١٩٩٨)، هي غياب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهـدف إلـى تقيـيم المـشاريع بموضوعية، عدم جود خطط استثمارية، وضعف التجربة السابقة مع تـوفر رأسـمال كبيـر وتنوع لمصادر التمويل وتضارب السياسات والشروط من قبل الممولين.

- دراسة قام بها فريق من الباحثين، (٢٠٠٣) بعنوان "**دعم المجتمعات تأخذ بزمام المبـادرة في كل من أرمينيا، بولافيا، هندروس، نيكارجوا، بيـرو وزيمبـابوي**"، بهـدف تقيـيم دور ومساهمة الصناديق الاجتماعية في التقليص من حدة الفقر في تلك الدول، مستخدمين طريقـة دقيقة وأسلوب لجمع البيانات ومعرفة حكم المستفيدين من الصناديق وذلك لدراسة وتحليل دور أنشطة تلك الصناديق من خلال طرح أربعة قضايا أساسية هي: مقدرة الصناديق للوصول إلى الفقراء، وتأثيرها على مستوى معيشتهم، ونوعية واستدامة استثمارات البنيـة التحتيـة لتلـك الصناديق، وأخيراً مقارنة كلفة استثمارات الصناديق مع الكلفة للمؤسسات التـي تنفـذ نفـس الاستثمارات. ولكن كل دراسة قامت بالتجريب والبحث بما يتناسب مع خصوصيتها وصـمم أسلوب تقييم الأثر بطريقة تمكنها من جمع المعلومات والبيانات عـن تقيـيم تـأثير أنـشطة الصندوق فقط بحيث لا تتداخل مع غيره من أنشطة وبرامج تقليص أو مكافحة الفقـر. وقـد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: لم تصمم أنشطة الصندوق لتصل إلى الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، بل صممت لتصل إلى المناطق الأكثر فقراً للبنية التحتية، مثل نقـص المـدارس للمرحلة الأساسية، ونظم تزويد المياه للمنازل، وعليه فان موارد الصندوق قد وصـلت نـسبياً

إلى الفئات الأقل حظاً من السكان عموماً، وموارد الصندوق غير متحيزة ســواء للحــضر أو الريف، ولكن تم التأكيد على إقصاء المجتمعات المحلية الأشد فقراً من الاستفادة مــن مــوارد الصندوق. كما شهدت المناطق التي تعرضت إلى الزلازل تزايد إنفاق الأسر علــى التعلــيم الأساسي وعلى المطالبة بزيادة خدمات التعليم. بالإضافة إلى تطور مقدرة الأســر للوصــول إلى مياه الشرب وتطور خدمات المياه. وزيادة مشاركة المجتمع من أهــم أهــداف صــندوق الدعم في أرمينيا وهو ما أظهرت الدراسة تنفيذه بالتزام ومشاركة الفئات والمناطق المستهدفة. وإجمالاً فإن الدراسة في جميع البلدان المذكورة سابقاً أظهرت الحاجة إلى أن تصبح صــناديق التنمية جزءاً من التنمية الشاملة في تلك البلدان من أجل زيادة فاعليتها، فهي مجرد آلية واحدة من آليات التنمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب مختلفة عن ظاهرة الفقر والجوع ونشاطات التــشغيل والتدريب للفقراء بهدف تقديم خدمات مباشرة ونشاطات أخرى تمكن المستفيدين مــن إيجــاد فرص عمل تدّر الدخل وترفع من سوية المستفيدين ومستوى معيشته.

وقد تبين من هذه الدراسات أنها ركزت على جانب أو أكثر من هذه الجوانــب، إلا أن هنالك بعض الجوانب لم ترد في هذه الدراسات تناولتها الدراسة الحالية وهذا ما تميــزت بهــا هذه الدراسة عن الدراسات السابقة. فعلى سبيل المثال تبين أن:

١. أغلب الدراسات ذكرت أن هنالك ازدواجية في تقديم الخدمات للأســر الفقيــرة بالإضــافة لغياب التنسيق الجهود بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر.

٢. أظهرت بعض الدراسات إلى وجود مشاكل مالية وتشريعية وإداريــة تعيــق العمــل فــي صناديق العون الاجتماعي كما جاء في دراسة صوفان (٢٠٠١)، والتي هــدفت إلــى وضــع تشريعات مالية وإدارية مرنة تتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتطور الحضاري.

٣. أشارت أغلب الدراسات السابقة إلى عدم وجود قاعدة معلومات دقيقة للوصول إلى الفئــات المستهدفة التي تحتاج للمساعدة كدراسة صوفان (٢٠٠١) التي أوصت ببناء قاعدة معلومــات

دقيقة للوصول إلى الفئات المستهدفة وإعادة تقييم أوضاع الأسر المستفيدة، وذلك لتصل الخدمة والمساعدة إلى مستحقيها.

٤. أكدت بعض الدراسات السابقة على ضرورة إقامة مشاريع تنموية توفر فرص عمل للأسر الفقيرة وذلك من خلال تدريبها وتأهيلها في إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل تساعدها في إيجاد دخل ثابت. كدراسة خويلة، (٢٠٠٣)، التي هدفت إلى تقييم فاعلية برامج مركز تنمية المجتمع المحلي ومدى فاعليته في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين.

٥. استخدمت بعض الدراسات السابقة الذكر المنهج التقويمي بشكل كامل إلا أن معظمها أقتصر على تقييم جانب من جوانب هذه المشاريع ولم تقيمها بشكل شامل لكل الجوانب كدراسة الخدام (٢٠٠٤) ودراسة خويلة، (٢٠٠٣).

بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الحديث عن دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفقر، إلا أنه مازالت الحاجة ملحة إلى تسليط الضوء للتعرف إلى مدى فعالية هذه المؤسسات والمنظمات في معالجة ظاهرة الفقر. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى فعالية نشاطات وبرامج تكية أم علي في مكافحة الفقر والجوع في الأردن وذلك من خلال الخدمات والمساعدات التي تقدمها للفقراء في جميع أنحاء محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

حيث تناولت هذه الدراسة البرامج والمشاريع التنموية التي تقدمها جمعية تكية أم علي والتي تهدف لتحسين واقع الأسر الفقيرة، كما تم التعرف إلى مدى نجاح برنامج التدريب والتشغيل في إيجاد وتوفير فرص عمل للأسر الفقيرة. وبالإضافة لجميع ما ذكر جاءت هذه الدراسة لقياس فعالية برامج وخدمات تكية أم علي في تحسين المستوى المعيشي للأسر وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً. ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها، بالإضافة الوصول إلى المخرجات التي يمكن أن تعطي مؤشراً على نجاح تكية أم علي في تحقيق الأهداف المتوخاه منها.

١،٥ تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الخصائص الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية لأفراد العينة؟

٢. ما مدى فاعلية برامج ونشاطات التكية في مكافحة الفقر والجوع من وجهة نظر المستفيدين؟

٣. ما مدى مساهمة مشاريع التدريب والتشغيل في توفير فرص عمل ملائمة ودخل ثابت ومستمر للأسر المستفيدين؟

٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تجاه الخدمات المقدمة إليهم وخصائصهم النوعية؟

٥. ما الصعوبات والتحديات التي تواجه المستفيدين من البرامج والنشاطات المنفذة من قبل التكية؟

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل مدخلاً نظرياً حول الفقر، من خلال عرض مفاهيم الفقر ومقاييسه، والتعرف إلى واقع الفقر في الأردن، أسبابه. كما سيتم التعرف على مفهوم عملية التقييم وأنواعها، والتقييم في الخدمة الاجتماعية، وبالإضافة إلى الإطلاع على دور تكية أم علي في مساعدة الفقراء والمساهمة في تخفيف الجوع والفقر، بالإضافة لذلك سيكون هناك وصف عام لبرامج التكية ونشاطاتها وشروط الاستفادة من البرامج، وإنجازات البرامج.

٢، الفقر وطرق قياسه

١,٢ مفهوم الفقر

لا تزال مسألة إجماع الرأي حول التعريف العلمي للفقر من دون حل، وذلك لتعدد تعريفات الفقر وتشعبها وتعقدها أحياناً أخرى، فمصطلح الفقر يشير إلى صور مختلفة من الجوع والحرمان، والبيئة غير الصحية، والاكتظاظ في المساكن، والبطالة، والأمراض وصور التمايز الاجتماعية واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية، فهو نتائج لأنماط تاريخية محددة من العلاقات التي تربط بين البشر، وارتبط مفهومي الغنى والفقر باستئثار البعض بجانب أكبر من الموارد المتاحة والسيطرة على الملكية والثروة أو الأدوار التي تتطلبها عمليات الإنتاج أو التنظيم الاجتماعي للعمل ويعني ذلك أن مفهومي الغنى أو الفقر يرتبطان بالتمايزات الاجتماعية ولا يمكن فهم عوامل تشكل أي منها بمعزل عن الآخر (البنك الدولي، ٢٠٠١ ، أ).

يعرف الفقر على أنه "مستوى معيشي منخفض اقتصادياً لا يفي لسد الاحتياجات الغذائية والنفسية المتصلة بالاحترام الذاتي لشخص أو مجموعة من الأشخاص، الناتج عن أنماط توزيع الثروة، ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية". كما ويعرف الفقير بأنه "الشخص الذي لا يستطيع تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية من ملبس ومسكن، تعليم، صحة ومواصلات" (المصري، ٢٠٠٢، ص٩٨).

ويعرّف الفقر أيضاً بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية"، وهو تعريف يتبناه الاقتصاديين، حيث يربطون بين الفقر ونقص الدخل لدى فئة

غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة. وقد عُرّفت الاحتياجات الأساسية بأنها تشتمل على حاجات مادية كالطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة، وتقاس من خلال مؤشر يطلق عليه خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line) وهو يمثل "مجموع كلفة السلع الغذائية اللازمة لتلبية احتياجات التغذية الاستهلاكية الأساسية، علاوة على كلفة الاحتياجات الأخرى غير الغذائية كالملبس والمسكن والتعليم والصحة، التي تعتبر ضرورية للعيش. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي وآخرون، ٢٠٠٤). هذا بالنسبة للدول النامية، بينما يحسب خط الفقر في الدول المتقدمة عادةً على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة (هرمز، ٢٠٠٧).

ولكن الفقر في مفهوم التنمية البشرية شامل يشمل بالإضافة إلى الحرمان المادي، الحرمان من خيارات وفرص العيش في حياة هانئة، فالفقر يمكن أن يعني أكثر من ذلك بكثير، كافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين، وحرمانه كذلك من حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي شلّ قدرته على الإبداع، وبناءً على هذا فإن لمفهوم الفقر الشامل عدة وجوه ومن أبرزها: محدودية الموارد المتوفرة، التهميش الاجتماعي، الأمية، ضعف المشاركة السياسية، درجة عالية من الاعتماد والعزل الاجتماعي (شخاترة وآخرون، ٢٠٠٠).

٢,٢ قياس الفقر

للفقر مقاييس متعددة تحدد الفقر وخصائصه عن غيره، ومدى انتشاره وحجمه وشدته، ولقد اعتمد في قياسه على أساليب متعددة يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: مؤشرات قياس مستوى المعيشة: ويمكن قياسها من خلال دخل الأسرة، الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية وحصة الفرد من السعرات أو البروتين.

ثانيًا: أسلوب خط الفقر: وتعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء، وذلك بتحديد الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية، حيث يتضمن أسلوب

خط الفقر منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، ومعامل جيني (المصري، ٢٠٠٢).

فقد تعددت واختلفت التعريفات التي يضعها الخبراء والباحثين حول خطوط الفقر ويمكن الإشارة إلى أكثر التعريفات التي يجمع عليها الباحثون:

١. **خط الفقر المدقع (Abject poverty line)**: ويعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية للفرد أو الأسرة، ويساوي هذا الخط التكاليف الدنيا من السلع الغذائية التي بدونها لا يمكن البقاء على قيد الحياة. وقد ارتفع خط الفقر المدقع في الأردن من (١٧٩) ديناراً للفرد سنوياً عام (١٩٩٧) إلى (٢٠٥) ديناراً للفرد سنوياً عام (٢٠٠٢) (الشرع، ٢٠٠٤).

٢. **خط الفقر المطلق (Absolute poverty line)**: ويعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية للفرد أو الأسرة، ويمتاز هذا الخط بدرجة عالية من الثبات زمانياً ومكانياً لأنه يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب، وبلغت قيمة خط الفقر المطلق (خط فقر الغذاء + خط فقر الاحتياجات غير الغذائية) على مستوى المملكة ما قيمته (٣٩٢) ديناراً للفرد سنوياً في عام (٢٠٠٢) مقارنة مع ما قيمته (٣٦٦) ديناراً للفرد سنوياً في عام (١٩٩٧) وقدرت نسبة الأفراد الذين يقل معدل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق (١٤,٢%) من السكان (World Bank. 2004).

٣. **خط الفقر النسبي (Relative poverty line)**: ويعرف عنه بنسبة من وسيط ومتوسط الدخل في الدولة كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة (١٠) في المائة من السكان الأدنى دخلاً وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى أخر أو من وقت إلى أخر بالنسبة للبلد نفسه (الشرع، ٢٠٠٤).

ثالثاً: أسلوب الحاجات غير المشبعة: يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية، وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الداخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة، وأن

البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر، ويتم تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموماً. ويعد الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي (المصري، ٢٠٠٢).

وفي ضوء ما تقدم، فإن اعتماد مقياس للفقراء سواء كان قائماً على المنفعة وملكية السلع أو على الحاجات والقدرات الأساسية. فإن المتطلب الأساسي للقياس الناجح هو توافر بيانات واسعة النطاق وعالية الجودة حول مستوى المعيشة ومسوح الأسر. وفي ضوء ما سبق، نجد أن الاقتصاديين يربطون بين الفقر وبين نقص الدخل. في حين يرى الاجتماعيون أن الفقر لا يعني نقص الدخل فقط، لكنه يرتبط بالحقوق والعلاقات وكيفية تعامل الناس فيما بينهم ونظرتهم إلى أنفسهم إضافة إلى عدم ملائمة الدخل. فالنظرة إلى قضية معالجة الفقر لم تعد نظرة اجتماعية تستهدف مساعدة الفقراء والإحسان إليهم، وإنما تعدت ذلك إلى النظر إليها كمسألة اجتماعية اقتصادية، تستهدف لاستغلال أفضل لطاقات الفقراء غير المستغلة. فعن طريق رفع إنتاجية الفقراء يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية. وفي الوقت نفسه يعتزز النمو الاقتصادي وتتحقق عدالة أكبر في التوزيع والوصول لمستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي.

٣,٢ واقع الفقر في الأردن وأسبابه:

تغيرت النظرة في معالجة الفقر في الأردن، فبعد أن كان ينظر إلى هذه المشكلة باعتبارها مشكلة اجتماعية تستهدف الفقراء والإحسان إليهم سار ينظر إليها باعتبارها مسالة اقتصادية اجتماعية تستهدف تحقيق استغلال أفضل لطاقات الفقراء الغير مستغلة، فعن طريق رفع إنتاجية الفقراء تتحسن دخولهم وظروف معيشتهم، وفي الوقت نفسه يتعزز النمو الاقتصادي وتحقق عدالة أكبر في التوزيع ومستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي.

فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى بداية الخمسينيات كانت الجهود المبذولة لمكافحة الفقر جهوداً أهلية بالكامل متمثلاً بالعون الأسري التقليدي ومؤسسات البر والإحسان والجمعيات الخيرية المدعومة من الحكومة. ثم تلى ذلك بداية التدخل الحكومي في التعامل مع مشكلة الفقر منذ مطلع الخمسينيات، والذي بدأ ببرنامج المساعدات المتكررة والطارئة من

خلال دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولاحقاً برنامج التأهيل، وخلال الثمانينات قامت الحكومة بوضع شبكة للعون الاجتماعي من خلال إنشاء صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة، ومع بداية التسعينيات تم إنشاء صندوق التنمية والتشغيل، وأخيراً ومنذ عام (١٩٩٨) قامت الحكومة بوضع برنامج شامل للتصدي المباشر لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال تبنيها لحزمة الأمان الاجتماعي، وقد انصب الاهتمام الحكومي الرسمي على مشكلة الفقر بشكل واضح منذ منتصف الثمانينيات، وقد انعكس هذا الاهتمام من خلال:

أولاً: إجراء الدراسات لتحديد من هم الفقراء، وتحديد خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية وتوزيعهم الجغرافي، ومن ثم اقتراح سياسات والاستراتيجيات المناسبة لتخفيف من حجم المشكلة أو القضاء عليها إن أمكن.

ثانياً: مجموعة السياسات والإجراءات والمشاريع والبرامج التي تبنتها الحكومة خلال السنوات الماضية، والتي تمثلت بشكل رئيسي بتبني شبكة الحماية الاجتماعية ولاحقاً حزمة الأمان الاجتماعي (شخاترة وآخرون، ٢٠٠٠).

ويتضمن ما يلي تحليلاً لمؤشرات الفقر في الأردن بالاستناد إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (٢٠٠٨)، الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة على أربع جولات ميدانية استمرت سنة، والذي انتهى العمل به مع نهاية الربع الأول لعام (٢٠٠٩)، وتم نشره في تموز (٢٠١٠).

وبين التحليل أن نسبة الفقر في عام (٢٠٠٨) قد بلغت (١٣,٣%) بأساس عام ٢٠٠٦، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) ٦٨٠ ديناراً للفرد سنوياً (أي ٥٧ ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية بلغ خط الفقر(٣٨٧٦) ديناراً سنوياً (أي ٣٢٣ ديناراً شهرياً). كما بلغ خط فقر الأسرة المدقع (خط فقر الغذاء) لأسرة يبلغ حجمها (٥,٧) فرداً ما قيمته (١٣٨,٧) ديناراً شهرياً علماً بأن خط فقر الغذاء قد بلغ (٢٩٢) ديناراً للفرد سنوياً (أي ٢٤,٣ديناراً للفرد شهرياً). ويجدر التنويه أن اعتبار الفرد فقيراً أو غير فقير حسب هذه المنهجية يرتبط بخط فقر أسرته في مكان إقامته المعتادة. أما نسبة الفقر المدقع فقد بلغت أقل من نقطة مئوية واحدة. هذا ويبلغ عدد السكان دون خط الفقر المدقع في عام (٢٠٠٨) حوالي (١٥) ألف نسمه (أي حوالي ١,٩ من إجمالي عدد الفقراء في المملكة، أو حوالي ربع نقطة

مئوية من مجموع سكان المملكة) بينما كان عددهم في عام (٢٠٠٦) حوالي (٣٢) ألف نسمه (بنسبة بلغت ٤,٥% من إجمالي عدد الفقراء في المملكة أو حوالي ٠,٦ نقطة مئوية من مجموع سكان المملكة). وهذا يعني أن الأردن قد حقق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الجوع قبل موعده بسبع سنوات (حيث أن القيمة المستهدفة هي ٣,٣% بحلول ٢٠١٥).

وعلى مستوى المحافظات، فقد تفاوتت نسب الفقر بين محافظة وأخرى، حيث سجلت أعلى نسبة للفقر في محافظات المفرق (٣١,٩%)، تلتها معان (٢٤,٢%)، فالطفيلة (٢١,١%)، في حين سجلت أدنى نسبة للفقر في كل من محافظة العاصمة (٨,٣%)، تلتها محافظة الزرقاء (١١,٢%)، فمحافظة العقبة (١١,٨%). كما حدد التقرير جيوب الفقر وهي الأقضية التي تزيد فيها نسبة الأفراد الواقعين دون خط الفقر عن ٢٥% من مجموع سكان القضاء، حيث بلغ عددها (٣٢) جيباً مقارنة مع (٢٢) جيباً في عام (٢٠٠٦). وأشار التقرير إلى أن (١٨) قضاءً استمرت كجيوب للفقر، في حين خرجت (٤) أقضية من جيوب الفقر هي أقضية أم الرصاص وكفرنجة وعرجان والموجب، ودخل (١٤) قضاءً جديداً كجيوب فقر هي أقضية أم الجمال والأزرق والشونة الجنوبية وأم القطين والحسينية وسحاب وارحاب وأذرح والمفرق والموقر والعريض والضليل والطيبة وعين الباشا. ويلاحظ أن الجيوب المستمرة والداخلة والمتخرجة تتوزع على محافظات وأقاليم المملكة، وليست محصورة في إقليم أو محافظة معينة.

وعلى صعيد التوزيع العددي للفقراء، فقد أظهر التقرير أن حوالي (٥٧%) من إجمالي عدد الفقراء في المملكة والبالغ (٧٨١) ألف شخص تحت خط الفقر يتركزون في المحافظات الأكثر سكاناً وهي العاصمة وإربد والزرقاء، وذلك على الرغم من تدني نسبة الفقر في تلك المحافظات من إجمالي سكان. كما أن حوالي (٣٣,٥%) من مجموع الفقراء الكلي في المملكة أو ما يعادل (٢٦٣) ألف نسمة يقيمون في أقضية جيوب الفقر.

وبالنسبة لإنفاق الأسرة، فقد انخفض متوسط إنفاقها في عام (٢٠٠٨) على السلع الغذائية بالأسعار الحقيقية بنسبة (٢,٦%) عن عام (٢٠٠٦)، وعلى السلع غير الغذائية بنسبة (٨,٢%). واحتلت مجموعة اللحوم والدواجن المرتبة الأولى في الإنفاق، حيث بلغ متوسط

إنفاق الأسرة عليها حوالي (٦١٤) ديناراً، تلتها مجموعة التبغ والسجائر حيث بلغ متوسط الإنفاق عليها (٣٠٥,٦) ديناراً سنوياً (أي ما يعادل ٠,٨٤ ديناراً يومياً)، حيث تنفق الأسرة على هذه المجموعة أكثر من الإنفاق على مجموعة الزيوت والدهون أو مجموعة الفواكه والخضروات. وبما أن عدد الأسر في المملكة هو حوالي (١,١) مليون أسرة، فإن إجمالي إنفاق الأسر على التبغ والسجائر هو بحدود (٣٣٦) مليون ديناراً سنوياً للمملكة، وهذا أكثر مما تنفقه الأسر على مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض، وضعف ما تنفقه الأسرة على مجموعة الزيوت والدهون، ونصف ما تنفقه الأسر على مجموعة اللحوم والدواجن.

وبين التحليل أن متوسط الدخل السنوي الحقيقي قد بلغ (٦١٦٦) ديناراً للأسرة المعيارية الأردنية وحجمها (٥,٧) فرداً، بانخفاض مقداره (٠,٩%) عن قيمته في عام (٢٠٠٦) والتي بلغت حينها حوالي (٦٢٢٠) ديناراً. وعلى المستوى التفصيلي، ارتفع متوسط دخل الأسرة من الاستخدام في عام (٢٠٠٨) بما نسبته (٢,١%) عن عام (٢٠٠٦)، وارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة بلغت (٨,٢%) عن عام (٢٠٠٦)، في حين انخفضت قيمة الدخول التحويلية في عام (٢٠٠٨) بنسبة بلغت (٤,٩%) عن قيمتها في عام (٢٠٠٦)، وانخفضت الدخول من الإيجارات بما نسبته (٩%) عن عام (٢٠٠٦).

وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية أظهرت النتائج ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة حيث بلغ (٧,٦) فرداً مقابل (٤,٢) فرداً بين الأغنياء. وشّكل صغار السن في الشريحة الأفقر (٤٨%) من مجموع السكان في حين شكلوا حوالي (٢٠%) فقط من السكان في الشريحة الأغنى، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الإنجاب ونسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وانخفاضها في الشريحة الأغنى. وأشارت النتائج كذلك إلى انخفاض نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الأفقر حيث بلغت (٣,٧%)، مقابل (١٤,٢%) في الشريحة الأغنى. وكذلك ترتفع نسبة السكان من الأميين والمّلمين في الشريحة الأفقر مقارنة بنسبتهم في الشريحة الأغنى (حوالي ٥٨% مقابل ٤١% على التوالي).

٤,٢ تاريخ قياس ظاهرة الفقر في الأردن

تعود أول دراسة رسمية حول قياس الفقر في الأردن إلى عام (١٩٧٣)، ودراسة عام(١٩٨٧) وهي دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية" وتم خلال هذه الدراسة

حساب خط الفقر لأسرة نموذجية وفق أسلوب السلة الغذائية المعيارية، وعلى ضوء ذلك تم تحديد نسبة كل من الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً وفقراً مطلقاً، إضافة إلى حساب مؤشرات الفقر الأخرى (الصقور وآخرون،١٩٨٩).

وفي عامي (١٩٩٤ و٢٠٠١) قام خبراء البنك الدولي بتحديث خطوط الفقر لعام (١٩٨٧) وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما تم إعداد وتنفيذ دراسة عن الفقر من قبل خبراء البنك الدولي بالتعاون مع فريق وطني تم تشكيله لهذه الغاية من مختلف الوزارات والمؤسسات العامة خلال عام (٢٠٠٤) بعد صدور نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، الذي نفذ على عينة بلغ حجمها(١٢٧٩٢) أسرة ممثلة على مستوى القضاء، وتم خلال تلك الدراسة حساب خطوط ومؤشرات الفقر من نسب وفجوات وقد تم إعداد تقرير تفصيلي تضمّن نتائج حسابات الفقر وربطها بالعديد من الخصائص الديموغرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للفقراء (باقر، ٢٠٠٧).

وطبقاً لنتائج الدراسة التي أجريت في حزيران لعام (٢٠٠٤) من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، فقد أظهرت نتائج الدارسة أن نسبة الفقر تراجعت في الأردن ما بين عامين (١٩٧٩- ٢٠٠٣)، حيث انخفضت نسبة الفقر بمقدار الثلث من (٢١،٣% في عام ١٩٩٧) إلى (١٤،٢% في عام ٢٠٠٢). كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الفقر في جميع محافظات المملكة انخفضت باستثناء محافظة الزرقاء التي ارتفعت فيها نسبة الفقر من (١٦،٣% في عام ١٩٩٧) إلى (٢٢،٣% في عام ٢٠٠٢). كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه تم تحديد (٢٠) منطقة في الأردن يمكن اعتبارها من جيوب الفقر؛ منها (١٣) منطقة تزيد نسبة الفقر فيها على (٣٤ %) وتصل في بعضها إلى حوالي (٧٣ %) من السكان، وهي منطقة الرويشد، وادي عربة، الضليل الصالحية، الحسينية، الجفر، بيرين، المريغة، الأزرق، القويرة، ودير الكهف، أم الجمال، غور الصافي.

وللوقوف على التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي والاستهلاكي للأسرة الأردنية، فقد تم تحديث مؤشرات الفقر في عام (٢٠٠٦) استناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الذي نفذ في النصف الثاني من عام (٢٠٠٦) على عينة بلغت (١٢٧٦٨) أسرة ممثلة

على مستوى المملكة بهدف تحديث خطوط ومؤشرات الفقر التي تم حسابها سابقاً استناداً إلى بيانات مسح عام (٢٠٠٢ -٢٠٠٣) (باقر،٢٠٠٧).

وقامت دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام (٢٠٠٧) بالتحضير لتنفيذ مسح نفقات ودخل الأسرة (٢٠٠٨)، حيث نفذ المسح لمدة عام كامل على عينة من الأسر بلغ حجمها (١٢٧٦٨) أسرة، ممثلة على مستوى المملكة والأقضية. وفي مطلع شهر آب (٢٠٠٩)، بدأت مرحلة تحديث خطوط الفقر ومؤشراته استناداً إلى بيانات المسح المشار إليه (دائرة الإحصاءات، ٢٠١٠).

٢,٥ أسباب الفقر في الأردن:

تعود ظاهرة الفقر في الأردن إلى الأسباب التالية:

١. ارتفاع نسبة النمو السكاني: تضاعف عدد سكان الأردن أكثر من (٩) مرات خلال العقود الخمسة الأخيرة، مما تسبب في إحداث خلل بين معدل النمو السكاني غير المتوازن والموارد الاقتصادية المتاحة للدولة وترتب على هذا الوضع آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية والتي لا تسمح بزيادة التشغيل وتحسين مستوى الدخل مما سيؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة جيوب الفقر وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع معدل الإعالة السكانية (العبادي، ٢٠٠٣).

٢. البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم حيث لا يزال يعاني منها كثير من الدول المتقدمة والنامية وتعتبر البطالة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفقر والمشكلات الاجتماعية ويعاني الاقتصاد الأردني كغيره من مشكلة البطالة حيث قدرت النسبة في دراسة البنك الدولي (١٤%) وهي تعتبر من النسب المرتفعة في العالم.

٣. ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني.

٤. انخفاض إنتاجية العامل الأردني حيث يعاني الأردن من تدني الإنتاجية وذلك بسبب:

أ عدم قدرة الفقير على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والحصول على القروض المناسبة.

ب -عدم الاستفادة بشكل كافٍ من الخدمات الاجتماعية.

ج- عدم تمكين الفقراء من المشاركة بشكل فعلي في العملية الإنتاجية لانخفاض المستوى التعليمي للفقير وعدم حصوله على تدريب وتأهيل مهني مناسب. حيث يعتبر تدني المستوى التعليمي والمهني للأفراد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفقر (حسين، ١٩٩٨).

٥. توزيع الدخول والثروات في المجتمع، يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول والثروات في المجتمع حيث تبلغ حصة أفقر (١٠ %) من السكان من الدخل والإنفاق (٢,٧%) بينما (.٣%) تبلغ حصة أغنى (١٠ %) من السكان من الدخل والإنفاق (٣٠,٦%) (United nation development programme (undp), 2006).

٦. انخفاض المساعدات العربية والدولية.

٧. ارتفاع أسعار البترول عالمياً مما ترتب على ارتفاع سعره في الأردن وارتفاع أسعار السلع.

كما يصنف العتوم (٢٠٠٧) أسباب الفقر في الأردن إلى ثلاث مجموعات من العوامل جاءت على النحو التالي:

١. **العوامل الداخلية (المحلية)**: كسياسات التصحيح الاقتصادي، والسياسات المالية والنقدية، والإجراءات الضريبية وخاصة ضريبة المبيعات التي أدت إلى تعميق فجوة الفقر كونها تجبى من كافة فئات المجتمع الغنية والفقيرة على حد سواء، وبنفس النسبة والمقدار، بالإضافة إلى الأسباب الإدارية والتنظيمية المتمثلة في الفساد الإداري، وكثرة الوافدين وقلة التنظيم، وارتفاع أسعار المحروقات، والتوجه نحو تحرير الأسعار ورفع الدعم عن عدد من السلع الضرورية.

٢. **العوامل الإقليمية**: وتتمثل بالنزعات الإقليمية، والنزوح القسري، وانخفاض المعونات العربية، وتعثر التكتلات الاقتصادية العربية.

٣. **العوامل الدولية**: ومنها الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار النفط والسلع المرتبطة بصناعته، وانخفاض حجم المعونات الدولية، الحصار الدولي على العراق، العولمة وانعكاساتها الاقتصادية على الأسواق المحلية الصغيرة.

٦,٢ عملية التقييم ومفهومها

يعتبر التقييم عنصراً جوهرياً في الحكم على سير البرامج والسياسات ومشاريع التنمية، باعتبارها خطوة أساسية في التخطيط وأداة لحكم على الخطط التنموية في مدى تحقيقها لأهدافها، باعتبارها أداة التدخل من أجل تحقيق التنمية المحلية، والذي ينطوي على فائدة لتلك المجتمعات، باعتبارها آلية لإحداث تغييرات في المجتمع. والتقييم أسلوب جوهري لفهم نتائج هذا التدخل، وقياس حكم وتحليل وأسلوب أساسي للتأكد من أن أي برنامج يعمل وينفذ لتحقيق أهدافه المنشودة، مما يؤدي إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتتابعة من أجل تطوير مستقبل البرنامج (weiss,1972).

ويرجع الاهتمام بتقييم البرامج الاجتماعية إلى عقد الستينات، حيث ازداد الاهتمام بالبرامج الاجتماعية وبالتالي ازداد الاهتمام بتقييمها، وذلك تحت تأثير علماء العلوم الاجتماعية بشمال أمريكا، الذين كانوا يقصدون بالتنمية الاجتماعية على أنها: التعليم، الخدمات الاجتماعية وأنواع خدمات الرعاية. على اعتبار أن تطبيق التنمية الاجتماعية لديهم هو فهم أكثر للرعاية الاجتماعية أو إدراك معنى الخدمات الاجتماعية. كما يفهم التقييم بأنه بعد اجتماعي لسيطرة اقتصادية أكثر من كونه أساساً تنموياً مستخدماً التقييم الكمي إلى حد بعيد، مما أدى إلى التركيز على استخدام نموذج تحليل العائد الاجتماعي، كتكنيك يصاحب تقويم البرامج الاجتماعية السابقة الذكر. ولقد استخدمت آنذاك مفاهيم مثل النتيجة الاجتماعية للبرامج والتأثير الاجتماعي للبرامج والمؤشرات الاجتماعية بشكل واسع في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك للخروج من الاقتصار فقط على الاهتمام بنتائج التنمية على الجوانب الاقتصادية، والاهتمام أيضاً بالجوانب الاجتماعية للتنمية (Oakley,1990).

ويعرف التقييم على أنه عملية فحص وقياس لأداء المؤسسة من خلال دراسة ومقارنة ما يتم التخطيط له، وما تم القيام به من أعمال، وما تم إنجازه والوصول له، ويعتبر تقييم البرنامج أداه إدارية وتدريبياً مقيداً زمنياً يحاول أن يقيم بشكل موضوعي ومنهجي مدى علاقة وأداء ونجاح المشاريع والبرامج المستمرة والمهنية. ويهدف التقييم بشكل عام إلى تحديد مدى علاقة وفاعلية وتأثير وديمومة البرنامج أو المشروع. ويساعد التقييم في التعرف إلى ما يلي:

- **الجدوى**: حيث أن التقييم يوضح فيما إذا كانت الجهود المبذولة تتناسب مع نتائج العمل.

- **الفعالية**: حيث أن التقييم يوضح فيما إذا كانت الجهود المبذولة تم إنجازها وإدارتها بالطريقة الصحيحة.

- **التأثير**: حيث أن التقييم يوضح فيما إذا كانت أعمالها حققت النتيجة المرجوة منها وأحدثت التغيير المتوقع منها في المجتمع.

- يساعد التقييم في التعرف إلى الإيجابيات والسلبيات وأسبابها.
- يساعد في التعرف إلى سبل تطوير الأداء.
- يساعد إلى التعرف إلى الحلول الممكنة للمشاكل.
- يساعد في العمل على زيادة تأثير المؤسسة في المجتمع وتطويره (الخوالدة، ٢٠٠٦).

ويعرف التقييم أيضاً بأنه الكشف عما إذا كانت المنظمة أو البرنامج، يقوم بتحقيق الأهداف التي أسست المنظمة من أجله أو صمم البرنامج على أساسه، بهذا المعنى فإن التقييم قد يتجه إلى المنظمة ككل لكي نتأكد أنها تقوم بالأهداف التي تأسست من أجلها، أو قد يتوجه إلى برنامج واحد تقوم به المنظمة ويمتد إلى المشروعات التي يتضمنها البرنامج (قنديل، ٢٠٠٥).

١,٦,٢ أنواع عملية التقييم

تعددت الشروح والتفسيرات والاجتهادات عن تقييم البرامج وأنواعه، ولكنها أجمعت على أنه نظام علمي لجمع المعلومات عن أنشطة وخصائص ونتائج البرنامج التي تؤدي إلى اكتساب القدرة على الحكم وإصدار الرأي عن تطورها وتأثيرها ومدى تحقيقها لأهدافها، كما أنها عامل مساعد في اتخاذ القرارات عن مستقبل البرامج. وقد أكد حديثاً إن للتقييم اتجاهات مختلفة تتمثل في اثنتين وعشرين نموذجاً تقييماً تستعمل في مختلف العلوم، بل أن بعض الكتابات زادت، ولكن بصفة عامة فإن الأنواع التي تصنف بأنها الأكثر شيوعاً في مجال العمل الاجتماعي هي:

أولاً: تحديد الاحتياجات Needs Assessment: ويستخدم عند محاولة تقييم خدمة قائمة أو تطوير خدمة جديدة. ويتمثل تحديد الحاجة لخدمة معينة أول خطوة في هذا النوع من التقييم، من خلال الدراسة التي تثبت أو تؤكد مدى وجود المشكلة عند فئة مستهدفة من السكان، وذلك كمبرر وجود أو اقتراح خدمة. ولتنفيذ ذلك يجب إنجاز تقدير دقيق لحجم ومدى انتشار

المشكلة في وحدة اجتماعية، تبرز أو تظهــر حجــم المــشكلة الموجــودة (Richard and Grinnell,1988).

ثانياً: **المقدرة على التقييم Evaluability Asessment**: ويقصد به قابلية البرنامج الحقيقة للتقييم، حيث يحدد ما إذا كان البرنامج يعبر ويحدث أثراً ملائمــاً بطريقــة تــسمح أو تجيــز باستخدام أساليب وطرق التقييم (Richard and Grinnell,1988).

ثالثاً: **عملية التحليل Process Analysis**: يفترض هذا النوع بأن كلاً من تحليــل العمليــة وتحليل النتائج نوعان متلازمان وضــروريان لأي بحــث تقييمــي شــامل (Richard and Grinnell,1988).

رابعاً: **تحليل النتائج Outcome Analysis**: يعتبر هذا النوع عنصراً أساسياً فــي بحــوث التقييم، باعتباره يحدد فاعلية المعالجة المقدمة من مؤسسات أو منظمات معينة. ويعتمد نجــاح تحليل النتائج على التغلب على ثلاث مشاكل هي: تصميم البحث والبعد عن العشوائية وقيــاس النتائج وتحليل وإظهار نتائج البحث.

خامساً: **تحليل عائد الفائدة Cost- Benefit Analysis**: يتعلق هذا النــوع مــن التقيــيم بالنواحي المالية للمؤسسة أو البرنامج، وهو إجابة تتعلق بالفائدة أو مــدى تحقيــق الأهــداف (Richard and Grinnell,1988).

٢,٦,٢ عملية التقييم في العمل الاجتماعي

ينصب التقييم على البرنامج وعلى فترات معينة ومتتابعة خلال التنفيذ، ولكن هــذا لا يعني أن التقييم لا يؤثر على تكييف الأهداف، بل يعني التأثير يتم بصورة غير مباشرة، كمــا يشير البعض إلى التقييم باعتباره تحديد القيمة الفعلية للجهود التي تبذل، وقياس مدى قربهــا أو بعدها عن تحقيق الأهداف أو الأهداف المقصودة (الغرايبة، ٢٠٠٩).

فالتقييم في طرق العمل الاجتماعي يسعى إلى تحقيق ما يلي:

١. الوقوف على الأغراض التي نحاول تحقيقها بالنسبة للأغراض الكثيرة الملقاة على عــاتق ميدان الخدمة الاجتماعية.

٢.معرفة اتجاه الجهود التي تقوم بها، وهل تسير في اتجاهات متوازيــة لاتجاهــات الجهــود التربوية الاجتماعية والأهداف المشتركة.

٣. الوقوف على مدى ما حققته الجهود من الأغراض المراد تحقيقها.

٤. فحص الأساليب التي تستخدم وتماشيها مع التطور الدائم لفلسفة طرق الخدمة الاجتماعية.

٥. معرفة النتائج وهل تتناسب مع الجهود والأحوال التي بذلت في الخدمات التي قدمت.

٦. تحديد مدى إحداث وتوجيه التغييرات المرغوب فيها، والتي تؤدي إلــى النمــو وتحقيــق الأهداف الاجتماعية المبتغاة.

٧. قياس مدى نجاح الأخصائي الاجتماعي في تحرير عمره المهني من وجهات نظره الذاتية، كذلك التعرف على مستواه المهني بصورة واقعية تمكنه من تحديد ما ينقــصه مــن معرفــة ومهارات، وما وقع فيه من أخطاء ليعمل على رفع مستواه المهنــي وتجنــب الأخطــاء فــي المستقبل (الغرايبة، مرجع سابق).

*** دور الأخصائي الاجتماعي في عملية التقييم**

يستخدم الأخصائي الاجتماعي مهارة التقييم عند تطبيقه الطرق المهنية مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التقييم في العمل مع الفرد

فالتقييم في خدمة الفرد هي أحد المهارات في علاج المشكلة الفردية، حيث لا ترجع المشكلة الفردية إلى سبب واحد، ولكنها ترجع إلى مجموعة من الأسباب التي تلعب أدوار متفاوتة الأهمية في إحداث المشكلة، ومن الضروري أن يتناسب الجهد العلاجي المبذول نحو كل من هذه الأسباب مع ما له من أهمية في إحداث المشكلة، ونظراً لافتقاد خدمة الفرد في الوقت الحاضر إلى مقاييس كمية يستعين بها الأخصائي الاجتماعي في تحديد حجم إسهام كل سبب في إحداث المشكلة، لذلك فالتقييم غالباً ما يأخذ شكل الترتيب التنازلي للعوامل، حسب أهميتها في إحداث المشكلة طبقاً لتقدير الأخصائي الاجتماعي (فهمي، ١٩٩٨).

ثانياً: التقييم في العمل مع الجماعة

حيث يبين مبدأ التقييم المستمر أثر العناية البالغة بالسجلات والتقارير التي ندونها عن نشاط الجماعة. فهذه السجلات هي الأدلة التي يجب الوقوف عليها إذا ما أردنا أن نحكم حكماً عادلاً على مدى ما حققنا من أهداف. فالتقييم في خدمة الجماعة هو تحديد القيمة الفعلية للتغيرات، التي تصاحب الجهود التي تبذل في النواحي التي تتعلق بالعمل مع الجماعات، وذلك للوقوف على مدى النجاح أو الفشل الذي تحقق في العمل مع الجماعة، وتشمل عملية التقييم الأخصائي والمؤسسة والبرنامج والأعضاء، ويستخدم في ذلك التقارير والسجلات المختلفة التي يقوم الأخصائي بكتابتها أثناء عمله مع الجماعة.

لذا يتوخى أن يتميز الأخصائي بالقدرة على تسجيل عمليات النمو المختلفة التي يلاحظها أثناء عمله مع الجماعة بصفة دورية منتظمة، كما ينبغي أن يكون الأخصائي ماهراً في استخدام السجلات والتقارير في مساعدة الجماعة على تقديم خبراتها كوسيلة لدفعها نحو التطور والنمو.

كما أن المهارة المهنية تتضمن قيام الأخصائي شعورياً بتطبيق مجموعة من المعارف والمبادئ والمفاهيم والتي تناول الأفراد والجماعات في مواقف محدودة بحيث يستطيع تحقيق التغير والنمو للأفراد والجماعة (فتصوة، ١٩٩٦).

ثالثاً: التقييم العمل في تنظيم المجتمع

يركز التقييم في العمل مع المجتمع على الكشف عن مدى تأثير الجهود الخدمة الاجتماعية في إحداث التغيير المرغوب في اتجاهات الناس وإنجازاتهم التنموية في مجتمعهم، سواء كانت جهودهم تطوعاً أو تبرعاً، وسواء كانت إنجازاتهم مادية أو معنوية، والتي من شأنها رفع مستوى الحياة، والاعتماد على الجهد الجماعي، وتحقيق التحديث، وممارسة المسئولية الاجتماعي بأعلى وتيرة، وتحقيق المشاركة من أجل تنمية المجتمع وتنظيم الجهود فيه، كما يشمل هذا النوع من التقييم، الكشف عن مدى تجاوب الأهالي مع الأخصائي الاجتماعي في إحداث التأثير في نفوس الأهالي، لتحقيق بالتالي أهداف برامج التنمية والتنظيم في مجتمعهم (فتصوة، مرجع سابق).

وتركز مهارة التقييم على النقاط التالية:

١. إحداث تغيير وتحسين ألوان الخدمات التي تقدم للفرد في الجماعة.

٢. الكشف عن ميول الفرد ومعرفة قدراته ومعاونته على إشباع رغباته عن طريق العمل مع الجماعات، حتى يوجه سلوكه وتصرفه توجيهاً اجتماعياً سليماً.

٣. تحسين مركز الفرد وتمكينه من التعبير الصحيح عن نفسه، وشعوره بكيانه وتكوين شخصيته.

٤. التعرف على المعوقات والصعوبات، التي يتعرض لها الفرد في الجماعة، وتجعله غير قادر على الاندماج فيها.

٥. ارتباط الجماعة كوحدة متجانسة، نتيجة للعلاقات القوية المستمرة المتبادلة بين أعضائها.

٦. الوقوف على مستويات نمو الجماعة، والظروف المتغيرة للجماعة والمجتمع.

٧. اتفاق البرامج التي تضعها الجماعة مع رغبات واحتياجات أعضائها.

٨. تحسين العلاقة بين الجماعة والجماعات والهيئات الأخرى في المجتمع.

٩. قياس ومعرفة مدى نمو الأخصائي الاجتماعي وتغييره بما يتناسب ظروف العمل واحتياجاته.

١٠. تهيئة الجو الملائم للأخصائي الاجتماعي للتعرف على موقفه من الجماعة وموقف الجماعة منه، ومدى تقبلها له واستعدادها للتعاون معه.
١١. تمكين الأخصائي الاجتماعي من متابعة نشاط جماعته وتقدمها، وتحسين الوسائل التي يستخدمها معها، حتى يهيئ لها استمرار النمو والتقدم.
١٢. تحسين أنواع الخدمات المختلفة التي تعين المؤسسة على التقدم.
١٣. الوقوف على العوامل المختلفة التي تعيق تقدم الجماعة (الغرايبة، ٢٠٠٩).

إن التقييم في طرق الخدمة الاجتماعية ما هو إلا قياس لمدى صلاحية الأساليب التي استخدمها الأخصائي الاجتماعي في العمل، وفي ضوء ما تسفر عنه نتائج التقييم يتسنى للأخصائي الاجتماعي أن يضع خطة عمله للفترات المقبلة أو الاستمرار في خطته السابقة، مع تطورها أو تعديلها، أو العدول عنها ووضع خطة جديدة.

٧,٢ جمعية تكية أم علي

أولاً: نبذة عامة

التأسيس: تعتبر تكية أم علي الأولى من نوعها في الأردن التـي تقـدم الوجبـات الغذائيـة والخدمات الإنسانية لقطاع الفقراء والمعوزين من المجتمع الأردنـي. وهـي فكـرة أصـيلة وضعتها المغفور لها الملكة علياء الحسين حيث كان كل ما يراودهـا وجـود مكـان يوحـد الاتجاهات لمد يد العون ومساعدة تلك الفئة من الناس، التي تعاني من الجوع ولكـن وافتهـا المنية قبل تحقيق ذلك، فقامت سمو الأميرة هيا بتنفيذ مشروع التكية تحقيقاً لـذلك الحلـم فـي عام٢٠٠٥.

بدأت مشاورات في عام (٢٠٠٢)، بإطلاق هذا الحلم على أرض الواقع وليكون الأمل لمواصلة حياتهم، وفي (٢٥/ أيار /٢٠٠٣) وضعت سموها أول حجر أساس لإنشاء "تكيـة أم علي" كأول جمعية خيرية مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية، تعنى بتوفير العـيش الكـريم للمواطنين الأقل حظاً من خلال التعامل مع مشكلة الجوع.

وتقديراً لهذا العمل الخيري المتميز قامت أمانة عمان الكبرى بـالتبرع بقطعـة أرض لإقامة هذا المشروع، والتي تم اختيارها لتكون في قلب أماكن تواجد الفئات الأقل حظاً فـي العاصمة عمان، وقد تم اختيار هذا الموقع لأسباب عملية لا تبتعد عن مفهوم إبراز وتجـسيد الالتزام الاجتماعي المتكامل لطبقة الفقراء والمحتاجين في البلاد، وسميت التكية بهذا الاسـم لتحمل اسم الراحلة علياء الحسين حيث تم الافتتاح الرسمي لها في (٢٠٠٦/٢/١٩).

ثانياً: أهداف تكية أم علي

تتمثل أهداف جمعية تكية أم علي بـ:

- توفير وجبات طعام لكل فرد.
- الوصول إلى العائلات الفقيرة والمحتاجة في بيوتهم ومناطقهم لتقديم ما يلزم من احتياجـاتهم الغذائية الرئيسية.
- توفير وجبات غذائية للأطفال في مدارسهم وخاصة في المناطق الفقيـرة للمـساعدة علـى تخفيض نسب التسرب من المدارس وزيادة كفاءة العملية التربوية والتعليمية.

- المساهمة في خفض نسبة البطالة من خلال توفير خدمات التدريب للراغبين فيه وتسويق منتجات الفئات الأقل حظاً.

- بناء شراكات حقيقية مع كافة المنظمات غير الحكومية وخاصة الجمعيات الخيرية والتعاونية.

- إفساح المجال لكافة الأردنيين للمشاركة في تحمل المسؤولية عن طريق فتح باب التبرعات للأفراد وتطوير البرامج التطوعية.

- ترسيخ روح التعاون والمشاركة مع كافة الجهات الحكومية والخاصة للأفراد الراغبين في العمل الخيري.

ثالثاً: مهمة ورؤية جمعية تكية أم علي

تتمثل رؤية التكية نحو أردن خال من الجوع عام (٢٠١٥)، وحددت مهمتها بأيمانها بأحقية كل إنسان في توفير احتياجاته الأساسية وأهمها الغذاء. ولما للجوع من آثار سلبية على المجتمعات فإننا سنعمل على مكافحته عبر توفير برامج غذائية متنوعة مقرونة بتوفير برامج تدريبية وتشغيلية تمكنهم من الاعتماد على الذات والمساهمة بفاعلية في المجتمع من أجل عيش كريم.

رابعاً: خصائص الفئات المستفيدة

المنتفعون

نظراً لأن أشد حالات الأسر فقراً حسب الإحصائيات هي تلك التي ترعاها النساء خصوصاً المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن والأرامل، وأكثر الحالات تضرراً هم الأطفال الذين قد يعاقبوا بلا ذنب نتيجة تقصير الوالدين أو الإهمال المعتمد لهم، فعليه كانت الأولوية في المساعدات وتبعاً لها البرامج المقدمة تستهدف هذه الفئات من المجتمع بالذات بعد التحقق من الحاجة والفقر، حيث تقدم التكية خدماتها لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن الدين والعرق والجنس.

*** إجراءات تحديد المنتفعين:**

١ - الترشيح من الجمعيات أو الجهات الرسمية.

٢ - الدراسة المكتبية من قبل فريق البحث الاجتماعي في التكية.

٣ - دراسة ميدانية والزيارة بظرف أقصاه عشرة أيام من تاريخ الطلب.

٤ - التأكد من عدم الازدواجية مع وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات في نفس المنطقة.

٥ - تصرف المساعدات لمدة ستة أشهر وتعاد بعدها دراسة الحالة.

*** معايير تحديد المنتفعين**

تعطى الأولوية للفئات التالية:

- للأسر التي يقل معدل الدخل فيها عن ٢٠ دينار للفرد شهرياً.
- الأسر التي لديها طلاب جامعة أو ذوي احتياجات خاصة.
- الأسر التي فقدت معيلها نتيجة الوفاة أو السجن.
- ربات البيوت ذوات الدخل المتدني وذوات المشاريع الإنتاجية.
- الأسر التي لديها الاستعداد للالتحاق ببرنامج التدريب والتأهيل.

خامساً: مميزات تكية أم علي

تكية أم علي هي الجمعية الأولى والوحيدة من نوعها في العالم العربي والأردن المختصة بمكافحة الجوع حصراً، عبر تقديم مساعدات غذائية للفئات الأشد فقراً، وعند الحديث عن تكية أم علي، فلا بد لنا أن نذكر أهم ميزاتها التنظيمية التي تضيف أركاناً للثقة وقيماً إضافية مادية ومعنوية للتبرع ومساعدة الفقراء من خلالها، وأهم هذه الميزات:

* التبرعات تذهب بالكامل للمستفيدين وبنسبة (١٠٠%)، ولا تقتطع التكية أي نسب لتغطية تكاليفها الإدارية والرواتب والأجور.

* تتعاون التكية مع الجمعيات الموثوقة في المناطق المختلفة التي تعمل بها، ولا تنافسها بل تحاول دعمها مع توفير آليات رقابة مستمرة وفاعلة لضمان وصول المساعدات للمستحقين.

* جميع الأسر المستفيدة من مساعدات التكية هي من فئة الفقر المدقع، وهي أسر ذات حاجة حقيقية، حيث تدرس بعناية فائقة من خلال فريق البحث الاجتماعي المتخصص والزيارات الميدانية. ولا يزيد معدل دخل الفرد فيها عن عشرين ديناراً شهرياً بالحد الأعلى.

* لا وجود لازدواجية في المعونات المقدمة مع أي جمعيات ومؤسسات داعمة أخرى، ذلك أن التكية تنسق مع صندوق المعونة الوطنية والجمعيات العاملة في نفس المناطق المستهدفة وتقارن الكشوفات بشكل دوري يمنع ممتهني التسول والاستجداء من تعدد المعونات، ويوحد الجهود المبذولة في مكافحة الفقر ضمن فرص متساوية للجميع.

* الكادر المؤهل، وتؤمن التكية بأهمية الاستثمار في العامل البشري حيث تستقطب خبرات مميزة تؤمن بأهمية العمل الخيري وتحافظ على كفاءة متميزة في استخدام وتوظيف الأموال المتبرع بها، حيث يتواجد لديها طاقم متكامل في البحث الاجتماعي وطاقم ذي خبرة في إعداد وتقديم الطعام، بالإضافة إلى الإداريين المختصين في عملية إدارة المنظمات الخيرية وغير الربحية.

* لا تقدم التكية دعماً مالياً بل تحول التبرعات إلى مواد عينية غذائية، توفرها بأسعار الجملة مما يعظم الفائدة للأسر المنتفعة ويمنع استغلال التبرعات لغايات أخرى.

* وللأسر المنتفعة وكذلك لمن يرغب من المتبرعين السرية التامة وحفظاً لخصوصية كل فئة، وتقديراً لكرامة الأسر المتعففة المستفيدة.

سادساً: البرامج المقدمة في التكية

هنالك أربعة برامج رئيسية دائمة في التكية وهي:

١ - برنامج التغذية الداخلية

يتضمن هذا البرنامج تقديم (٤٠٠) وجبة غذائية يومياً في القاعة الرئيسية للتكية والمجهزة بكافة الوسائل اللازمة من مطابخ ومعدات وعناصر بشرية مؤهلة لتحضير وتجهيز تلك الوجبات إضافة إلى عمليات التعبئة والتغليف، ويقدم هذا البرنامج للفقراء من سكان المناطق المحيطة بالتكية وفروعها، لعابري السبيل والجائعين وليس فقط الفقراء لترسيخ مفهوم حضاري تراثي إسلامي.

الأهداف الرئيسة للبرنامج التغذية الداخلية:

* إطعام (٤٠٠) وجبة يومية للفقراء وعلى مدار العام.

* ترسيخ وإحياء مفهوم حضاري تراثي إسلامي.

* توفير مكان يقدم لعابري السبيل والمحتاجين والمشردين وجبة ساخنة.

٢- **برنامج الطرود الغذائية الخارجية** (كفالات الأسر المحتاجة)

من خلال هذا البرنامج يتم توزيع المساعدات الغذائية على شكل طرود تحتوي على مواد غذائية إلى (١٠٠٠) عائلة محتاجة شهرياً، والمعيار الرئيسي هنا أن يكون صافي دخل العائلة (٢٠) دينار بعد دفع كل المستحقات الشهرية.

ويحتوي الطرد على (٢٧) مادة غذائية، ويفي الطرد باحتياجاتهم الغذائية لمدة شهر كامل حيث تقسم الطرود إلى ثلاث فئات (أ، ب ، ج) تبعاً لعدد أفراد الأسرة وأعمارهم. كما يتم توفير الدعم الغذائي الشهري لثلاثة آلاف أسرة سنوياً، بمعدل ألف وخمسمائة أسرة كل ستة شهور.

٣- برنامج التغذية المدرسية:

يوفر هذا المشروع وجبات غذائية بسيطة لطلبة المدارس، تحت إشراف أخصائيين في التغذية لضمان قيمة غذائية عالية، فترفع من خلالها نسبة انتظام الطلاب في المدارس وتحارب الجهل، كما وتحسن من حالتهم الصحية وبالتالي تزيد من تركيزهم على التحصيل العلمي فترفع من معدلات العلامات السنوية.

حيث يتم توزيع (٣٥٦٠٥٦) وجبة غذائية على (٦٩٥٦) طالب وطالبة بواقع (٥٥) يوم توزيع للعام الدراسي (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، كما شمل هذا البرنامج (٤٨) مدرسة حتى الآن موزعة على (١١) محافظة وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

٤ - برنامج التدريب والتشغيل:

تقوم التكية من خلال هذا البرنامج بالمساعدة في إيجاد فرص عمل للفئات الفقيرة من خلال تدريبهم في عدد من المجالات منها تحضير المواد الغذائية وتسويقها من خلال انخراطهم في العمل اليومي بإشراف مختصين من التكية لتطوير مهاراتهم الفنية بهدف رفع سويتهم المهنية والإدارية ولجعلهم يعتمدون في النهاية على أنفسهم في لقمة العيش. حيث استهدف البرنامج القادرون على العمل من أفراد الأسر المنتفعة وبنسبة لا تقل عن (٧٠ %) من إجمالي المستفيدين من هذه البرامج، والعاطلين عن العمل من الفقراء غير المشمولين بالحد الأدنى من خط الفقر المدقع وبنسبة لا تزيد عن (٣٠ %) من إجمالي المنتفعين من هذه البرامج.

مشاريع التدريب والتوظيف:

أولاً: مشروع مضياف: هو مشروع يهدف إلى تقديم خدمات الضيافة المتكاملة والتجهيزات الخاصة بالحفلات والأفراح والأعراس وبيوت العزاء وكافة المناسبات، والانتقال بالأسر المستفيدة من خدمات تكية أم علي من حالة تلقي المساعدة إلى حالة الإنتاجية والاعتماد على الذات. بحيث يقدم خدماته للجمعيات والاتحادات والنوادي، المؤسسات الحكومية والخاصة، كافة فئات المجتمع، المدارس والجامعات الخاصة والحكومية ذات النشاطات الخارجية (بازارات، معارض،...).

الخدمات التي يقدمها مشروع مضياف

يتم تأجير الخدمات الكاملة من ضيافة وتجهيزات أو أي جزء مطلوب منها:

* فرق خدمات وضيافة بزي موحد وتراثي عدد (٣) فرق رجال وعدد (٣) فرق نساء في كل محافظة.

* خيم كبيرة خاصة بالتكية.

* كراسي بلاستيك و/أو كراسي مبطنة.

* طاولات.

* مناقل ودالات قهوه نحاسية.

التدريب والتأهيل في برنامج مضياف، ينقسم إلى مرحلتين: التدريب النظري، والعملي:

المرحلة الأولى: التدريب النظري

وتتكون المرحلة النظرية من الدورات التالية:

- فن التعامل مع الجمهور والاتيكيت.
- الضيافة وتقديم الطعام والشراب.
- تركيب وإقامة الخيم وتجهيزاتها.
- المهارات الحياتية والسلوكية.
- تنسيق الزهور.
- تصوير الفيديو والفوتوغراف.
- الطهي والحلويات.

المرحلة الثانية: التدريب العملي

* التدريب داخل المطعم المجهز بكامل التجهيزات اللازمة التي تؤهله أن يكون مكاناً مناسباً للتدريب على الضيافة الشاملة فضلاً عن برنامج التغذية الداخلية داخل المطعم للأسر الأشد فقراً حيث يقدم بما يقارب (٤٠٠) وجبة غداء يومياً.

* التنسيق مع صالات الأفراح وصالات الفنادق ليتمكن شباب وشابات مضياف من التدرب الحقيقي على تقديم الضيافة للجمهور والعملاء.

ثانياً: مشروع مشاوير

مشروع مشاوير وهو أحد مشاريع تكية أم علي التنموية المختصة بخدمات التوصيل لقضاء الاحتياجات اليومية لأصحاب المنازل والشركات بمختلف أنواعها كالتوصيل باليد للطلبات المنزلية وطلبات المطاعم ونقل الحمولات والطرود الصغيرة باستخدام سكوترات مخصصة لهذه الخدمة كوسيلة نقل، وتوفير فرصة عمل عبر توظيفهم رسمياً في هذا المشروع.

ويهدف المشروع إلى:

* توفير ألف فرصة عمل لتشغيل ألف شاب للفئات الأشد فقراً في المجتمع ضمن تدريب ومتابعة من التكية يضمن جودة الخدمة المقدمة.

* تشكيل الشركة الأكبر من نوعها المختصة في توصيل الطرود الصغيرة.

* تقديم حلول تشغيلية معقولة ومتوازنة سهلة التطبيق عبر المساعدة المقترنة بالتدريب للحصول على عمل مضمون تبعاً لجدية الشباب المنتمي لهذا المشروع.

فعلى سبيل الذكر ما تم إنجازه خلال عام (٢٠٠٨) في مشروع مشاوير تمثل بـ:

- الحصول على موافقة وزارة الداخلية بخصوص تسجيل وترخيص (٣٠٠) دراجة سكوتر.
- شراء (٦٠) سكوتر من نوع TGB وهو سكوتر متخصص بالنقل والتوزيع.
- تسجيل مشاوير كشركة في عمان والعقبة.

بالإضافة إلى قيام التكية بعدد من المشاريع المؤقتة في فترات سابقة مثل:

١- مشروع الأضاحي " بكل شعرة حسنة " حيث تم توزيع جزء كبير من الأضاحي على الأسر الفقيرة بمعدل ثلاثين ألف فقير، كما يتم تعليب جزء منه بذهاب عدد من الممثلين عن التكية إلى أستراليا، حيث بلغ عدد المستفيدين خلال عام (٢٠٠٩) بما يقارب (٣٣٥,٨٣٨) شخص.

٢- حملة إغاثة لبنان وفلسطين (٢٠٠٦) والتي استمرت لمدة أسبوعين متتالين وتم توزيع (١٦٠٠) طرد، بحيث استفادت من هذه المساعدات ما يقارب (٩٠٧٥) شخص تقريباً أي بمعدل (١٨١٥) أسرة عن طريق الطرود الغذائية التي تحتوي على (١١) مادة غذائية من المواد الناشفة.

٣- حملة غزة (قوافل الإغاثة لغزة ٢٠٠٩)، حيث تم تسيير خمسة عشرة قافلة (١٢٠ شاحنة)، بمعدل قافلتين كل أسبوع بحيث احتوت كل قافلة على (٥٧٠٠) طرد غذائي، وكان مجموع الطرود المرسلة لكافة القوافل (٨٥,٥٠٠) ألف طن من الأغذية، بحيث أن كل طرد

يكفي ثلاثة أشخاص لمدة شهر كامل وبلغ عدد الذين استفادوا من هذه المبـــادرة (٢٥٦,٥٠٠) ألف إنسان.

سابعاً: التحالفات والشَراكات مع جمعية تكية أم علي

عقدت تكية أم علي العديد من الشَراكات والتحالفـــات مـــع العديـــد مـــن المؤســـسات والوزارات، عن طريق عقد اتفاقيات رسمية موقعة بين الطرفين لفترة محددة ويتم تجديد هـــذه الاتفاقيات فيما بعد من أبرزها:

- أمانة عمان الكبرى
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم
- الأمن العام
- شركة البريد الأردني
- صندوق الاتصالات الأردنية
- شركة أور يكس
- راديو مزاج إف إم
- راديو حياة إف إم
- جريدة الغد والرأي
- بنوك متعددة مثل البنك العربي الإسلامي
- شركة نُقل

من أهم المشاريع المشتركة التي تمت بين التكية وتحَالفاتها:

تسعى تكية أم علي من خلال مشاريعها المشتركة إلى تسهيل عمليـــة التبـــرع علـــى المتبرعين إلى أقصى درجة ممكنة وتسهيل هذه العملية عليهم وضمان حقوقهم:

- مشروع التبرع عبر البطاقات الإلكترونية بالتعاون مع أور يكس

تعتبر هذه الطريقة في التبرع الأولى من نوعها في الأردن، يقوم المتبرع من خلالهـــا استخدام بطاقات أوريكس حيث يمكنه شراءها من المراكز التجارية التي لديها شـــعار التكيـــة

ومن ثم يقوم بالاتصال بالتكية لتوثيق بياناته الخاصة لديها بحيث لا يجوز التبرع دون تمرير البطاقة إلكترونياً على جهاز أوريكس لضمان وصول التبرعات للتكية.

- مشروع التبرع عبر البريد بالتعاون مع مكاتب البريد الأردني

أُطلق هذا المشروع لتسهيل عملية التبرع حيث تتم عملية التبرع من خلال الحصول على كوبونات التكية المتوفرة لدى البريد الأردني وشراءها بثمن قيمة التبرع، وتعتبر هذه الكوبونات المختومة بختم التكية بمثابة وصل رسمي لتكية أم علي.

- مشروع التغذية المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجموعة نُقل التجارية

في إطار مشاريع وبرامج تكية أم علي لمكافحة الجوع، وتماشياً مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والجهود الرامية التي تقوم بها الحكومة لتقديم الغذاء لكل مدارس المملكة، يهدف برنامج التغذية المدرسية إلى دعم هذه الجهود وتقديم وجبات غذائية يومية لطلاب المدارس المتركزة في مناطق جيوب الفقر. حيث يرمي هذا المشروع لتشجيع الطلبة على زيادة الفهم والتركيز ولتفاعل مع العملية التعليمية مما يحارب الجوع من خلاله الجهل ويخفض نسب تسرب الأطفال من المدارس.

أهداف المشروع يتركز في ما يلي:

* الوصول إلى طريقة لتحفيز الطلبة لحضور الحصص وعدم التسرب وتقليل نسبة عمالة الأطفال والعمل على استقطاب الطلاب الذين يتسربون من المدرسة بحثاً عن لقمة عيش يجدونها في البيع والاستجداء عند تقاطعات الشوارع والأسواق.
* تحسين حالات الأطفال الصحية والدراسية وبالتالي قدراتهم الاستيعابية والتفاعلية.
* تشجيع الأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر على إرسال أطفالهم إلى المدارس الابتدائية، وبالتالي تدعيم وتحسين تغذيتهم ورفع قدراتهم على التعلم.
* تخفيف العبء عن عاتق الآباء ومشاركتهم في مسئولياتهم تجاه توفير الغذاء لأطفالهم.
* دعم المشروع الوطني للتغذية المدرسية والوصول لأكبر عدد ممكن من الأطفال.

- **مشروع أكرم وأطعم بالتعاون مع جريدة الغد:**

يأتي هذا المشروع كمبادرة من جريدة الغد وتكية أم علي في مشروعهما المشترك لدعم الفئات الأشد احتياجاً في المجتمع الأردني عبر توفير وجبات الطعام والمساعدات الغذائية لأولئك الذين يقل دخلهم عن عشرين ديناراً للفرد شهرياً، وذلك من خلال تعزيز مفهوم الصدقة عن أرواح الموتى بدلاً من التعازي التقليدية في الصحف الرسمية، حيث قامت جريدة الغد بتخصيص ما نسبته (٢٠%) من قيمة الإعلانات الخاصة بالعزاء لصالح برامج تكية أم علي ومشاريعها المختلفة لمكافحة الجوع.

- **حملة زكاة الفطر عبر الهاتف بالتعاون مع موبايلكم وشركة الاتصالات الأردنية:**

يعد هذا المشروع من أكثر المشاريع التي حققت من خلالها التكية نجاحاً واضحاً وملموساً خلال شهر رمضان فقد كان هذا المشروع الرائد من نوعه في الأردن لتأدية زكاة الفطر باستخدام وسائل الاتصال المتقدمة فقد ساهم صندوق الاتصالات الأردنية بالتبرع برقم مجاني للتكية لتلبية هذه الخدمة وكان بإمكان المتصل تأدية زكاة الفطر بمكالمة هاتفية على هذا الرقم فيتم في كل مكالمة خصم قيمة الزكاة وهي (٠,٦٥) قرش عن الفرد الواحد ويمكنه تأديتها عن أفراد أسرته من خلال إجراء المكالمات بعدد أفراد الأسرة، وبذلك يتم جمع الزكاة وتجهيز طرود غذائية وتوزيعها لمستحقيها.

كما أن للتكية تعاون كبير مع مديريات التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء المملكة والجمعيات الخيرية وهنالك ضباط ارتباط في غالبية المحافظات يخبر التكية عن الحالات ويتم إرسال فريق البحث الاجتماعي لتقدير الحالة.

ثامناً: ساعات العمل

من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الخامسة مساءً.

تاسعاً: عنوان التكية

عمان / المحطة تحت جسر النشا بجانب بيت الدفن الإسلامي، أمام مجمع رغدان.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

١،٣ منهج الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي والذي يعرف على أنه "جمع المعلومات بشكل منظم حول الأفراد والجماعات، عن طريق المقابلة أو الاستبيان لأخذ معلومات مباشرة، ويتناول دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي تمكن الباحث من جمع معلوماتٍ وبياناتٍ رقميةٍ وكمية عنها (عطوي، ٢٠٠٠، ص٢٥).

وباعتبار منهج المسح من أفضل المناهج المستخدمة في جمع البيانات والحصول على أكبر قدر ممكن، حيث أنه لا يقف عند حدود جمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها، بل يقوم على تحليل البيانات وتفسيرها.

٢,٣ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع المستفيدين من النشاطات والبرامج المنفذة من قبل تكية أم علي والبالغ عددهم (٦٧٨٠) مستفيداً من كافة المشاريع والأنشطة المختلفة في محافظة عمان.

٣,٣ عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية منتظمة، من مجتمع الدراسة بنسبة (٥%) حيث بلغت (٣٩٩) مستفيد (فرد)، بناءً على السجلات الرسمية للمستفيدين من نشاطات التكية. وذلك بإعطاء أرقام متسلسلة لمجتمع الدراسة من (١-٦٧٨٠)، واستخراج حجم العينة (٥%) من الحجم الكلي والبالغ (٣٩٩) مفردة، وتم استخراج مسافة الانتظام بقسمة الحجم الكلي على حجم العينة وبلغت (١٧)، ومن ثم سحب رقم عشوائي من بين (١٧) واعتبر الرقم هذا أول مفردة ومن ثم تم إضافة مسافة الانتظام إليها وهكذا، لاستخراج كامل العينة.

٤,٣ أداة جمع البيانات:

تم استخدام وسيلة لجمع البيانات هي: (الإستبانة عن طريق المقابلة) حيث تم تـصميم استبيان خاص بالمستفيدين وفقاً للأهداف المحددة للدراسة، واشتمل الاستبيان علـى أربعة محاور التالية:

المحور الأول: ويتعلق بالخصائص الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين، ويحتوي على البيانات الأولية: (العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، الدخل الشهري........).

المحور الثاني: احتوى على البيانات الخاصة بالمشاريع والأنشطة المختلفة وشروط الاستفادة منها.

المحور الثالث: اتجاهات المستفيدين من البرامج والنشاطات المنفذة من قبل التكية حول مدى استفادتهم منها.

المحور الرابع: معرفة مدى فعّالية البرامج ودورها في تحسين مستوى المعيشة للمستفيدين وتوفير دخل لهم.

٥,٣ الصدق والثبات:

تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض إستبانة الدراسة على ستة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، من قسمي العمل الاجتماعي وعلم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وذلك لإبداء رأيهم في مدى مناسبة الأسئلة وأهداف الدراسة ومدى تغطيتها لجوانب الدراسة المختلفة، وتم تعديل بعض الأسئلة في ضوء مقترحات المحكمين، وبعد إجراء اختبار قبلي للأداة على عينة مؤلفة من (٢٠) مستفيد من برامج ونشاطات تكية أم علي، أعدت الاستبانه بصورتها النهائية قبل جمع البيانات من مجتمع الدراسة.

أما اختبار ثبات الأداة فقد تم حسابه على العينة التي تم اختبار أداة الدراسة عليها، حيث تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (٠,٧٩) لفقرات الدراسة المستخدمة في الاستبيان، وهذا يشير إلى درجة جيدة من الاتساق الداخلي مما يجعل أداة الدراسة مناسبة لأغراض الدراسة.

٦,٣ مجالات الدراسة:

المجال المكاني: أجريت الدراسة على جميع برامج ونشاطات التكية المنفذة في محافظة العاصمة والتي تعتبر آلية لتنفيذ أهداف البرنامج.

المجال الزماني: اشتملت عينة الدراسة الأفراد المستفيدين من نشاطات وبرامج تكية أم علي منذ عام (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

٧,٣ المفاهيم الإجرائية:

اعتمدت الدراسة مجموعة من التعريفات الإجرائية لمعرفة مدى فعالية برامج ونشاطات تكية أم علي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين، وتكمن أهمية الوقوف على هذه التعريفات لصلتها الوثيقة بموضوع الدراسة وأهم هذه التعريفات ما يلي:

- "**الفقر**: من المفاهيم المجردة النسبية، يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، يختلف مفهومه باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية لمن يتصدي لدراسة هذه الظاهرة من جهة ثانية. إلا أن هناك جزئية تشترك فيها جميع تعريفات الفقر تدو حول مفهوم (الحرمان النسبي) لفئة معينة من فئات المجتمع وفي ما عدا ذلك تختلف تلك التعريفات في حدود الفقر ومكوناته (الفارس، ٢٠٠١، ص:٣٤)

- "**خط الفقر**: يعرف خط الفقر على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة، لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وهو مستوى الدخل (الإنفاق) اللازم لمواجهة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية لحياة الإنسان" (باقر، ١٩٩٧، ص:١٦).

- "**خط الفقر المدقع**: وهو الخط الذي يستطيع الإنسان من خلاله تلبية الحاجات الغذائية الضرورية فقط، أي يساوي التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية مترجمة بالسعرات الحرارية الضرورية التي لا يمكن البقاء على قيد الحياة إلا فترة قصيرة" (باقر،١٩٩٧، ص:١٧).

- **المجتمع المحلي**: مجموعة المستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي والمقيمين في محافظة العاصمة.

- **تكية أم علي**: جمعية خيرية غير حكومية مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية، تُعنى بتوفير العيش الكريم للمواطنين الأقل حظاً من خلال التعامل مع مشكلة الجوع، تعتبر الأولى من نوعها في الأردن حيث تقدم الوجبات الغذائية والخدمات الإنسانية لقطاع الفقراء والمعوزين من المجتمع الأردني.

- **المستفيد**: كل فرد يرغب بالاستفادة من مشاريع ونشاطات تكية أم علي المقدمة لجميع أفراد المجتمع الأردني شريطة أن تنطبق عليه شروط الانتفاع منها.

٨,٣ صعوبات الدراسة:

١. الصعوبة في الوصول إلى أماكن سكن المنتفعين مما يتطلب جهد ووقت كبيرين لمقابلتهم.

٢. تحفظ بعض المستفيدين على إجاباتهم والتخوف من الإجابة على أسئلة الاستمارة، خوفاً من انقطاع استفادتهم من هذه البرامج، على الرغم من التأكيد لهم على سرية المعلومات المقدمة.

٩,٣ المعالجة الإحصائية:

تم إدخال بيانات الدراسة في الحاسب الآلي وفق الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بحيث تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي: الذي يبين توزيع عينة الدراسة على متغيراتها المستخدمة، والذي يشمل:

- النسبة المئوية: استخدمت لقياس التوزيعات التكرارية والنسبية لخصائص أفراد العينة.

- الوسط الحسابي: واستخدم كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة وفقرات الاستبانة.

- الانحراف المعياري: استخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ثانياً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا): استخدم لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثالثاً: تحليل التبــاين الأحــادي (One- Way ANOVA): واســتخدم لاختبــار الفــروق الإحصائية بين متوسطات الإجابات للمتغيرات التي تزيد عن فئتين.

رابعاً: استخدام مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس مدى فعالية خدمات وبرامج التكية والــذي يشمل الدرجات من (١-٥).

أما مستوى الدلالة الإحصائية (a): فقد تم اعتماد مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$)، حيث في حالة مستوى الدلالة ٠,٠٥ فأقل فأنه توجد فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات حسب المتغيرات موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج

الفصل الرابع

عرض النتائج

يتناول الجزء الأول من الفصل الرابع بصورة عامة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي، بهدف إعطاء فكرة أكثر وضوحاً وشمولية حول خصائص هؤلاء المستفيدين، من حيث تركيبهم النوعي والعمري، مستوياتهم التعليمية، حالتهم الاجتماعية وحجم الأسرة الفعلي لديهم، عدد الأفراد العاملين في الأسرة ومصادر دخلهم كأسر مستفيدة من هذه البرامج، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة التحليل البسيط المتمثل بالتوزيعات النسبية والتكرارية.

وفيما يلي عرض عام لأهم هذه النتائج.

١,٤ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين:

جدول رقم (١): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الخصائص الاجتماعية

الخصائص الاجتماعية الأساسية	النوع					
	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
المستوى التعليمي						
أمي	١٧	٩,١	٣٨	١٧,٩	٥٥	١٣,٨
أساسي	١٠٤	٥٥,٦	٩٤	٤٤	١٩٨	٤٩,٦
ثانوي	٤٥	٢٤,١	٦٥	٣٠,٧	١١٠	٢٧,٦
دبلوم متوسط	١٧	٩,١	١٤	٦,٦	٣١	٧,٨
بكالوريوس فأكثر	٤	٢,١	١	٠,٥	٥	١,٣
المجموع	١٨٧	١٠٠	٢١٢	١٠٠	٣٩٩	١٠٠

الخصائص الاجتماعية الأساسية	النوع					
	ذكر		أنثى		المجموع	
الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب/ عزباء	٣٧	١٩,٨	٢٣	١٠,٨	٦٠	١٥,٠
متزوج/ متزوجة	١٤١	٧٥,٤	١٠٤	٤٩,١	٢٤٥	٦١,٤
أرمل/ أرملة	٤	٢,١	٥١	٢٤,١	٥٥	١٣,٨
مطلق/ مطلقة	٤	٢,١	٢١	٩,٩	٢٥	٦,٣
منفصل/ منفصلة	١	٠,٥	١٣	٦,١	١٤	٣,٥
المجموع	**١٨٧**	**١٠٠**	**٢١٢**	**١٠٠**	**٣٩٩**	**١٠٠**
عدد أفراد الأسرة						
١ – ٣	٢٢	١١,٨	٣٢	١٥,١	٥٤	١٣,٥
٤ – ٦	٨٢	٤٣,٩	١٠٥	٤٩,٥	١٨٧	٤٦,٩
٧ فأكثر	٨٣	٤٤,٤	٧٥	٣٥,٤	١٥٨	٣٩,٦
المجموع	**١٨٧**	**١٠٠**	**٢١٢**	**١٠٠**	**٣٩٩**	**١٠٠**
العمر						
أقل من ٢٠ سنة	٧	٣,٧	٩	٤,٢	١٦	٤,٠
٢٠ – أقل من ٣٠	٤٢	٢٢,٥	٤٢	١٩,٨	٨٤	٢١,١
٣٠ – أقل من ٤٠	٣٧	١٩,٨	٥٤	٢٥,٥	٩١	٢٢,٨
٤٠ – أقل من ٥٠	٥٦	٢٩,٩	٦٥	٣٠,٧	١٢١	٣٠,٣
٥٠ فأكثر	٤٥	٢٤,١	٤٢	١٩,٨	٨٧	٢١,٨
المجموع	**١٨٧**	**١٠٠**	**٢١٢**	**١٠٠**	**٣٩٩**	**١٠٠**
مصادر دخل الأسرة (*)						
صندوق المعونة الوطنية	١٢	٥,٥	١٥	٥,١	٢٧	٥,٣
معاش/ راتب تقاعدي	١١	٥,٠	٢٢	٧,٥	٣٣	٦,٤
وزارة التنمية الاجتماعية	٥٦	٢٥,٧	٨٢	٢٧,٨	١٣٨	٢٦,٩
إيجار عقار	١	٠,٥	٢	٠,٧	٣	٠,٦
جمعيات خيرية	١٣٨	٦٣,٣	١٧٤	٥٩,٠	٣١٢	٦٠,٨
المجموع	**٢١٨**	**١٠٠**	**٢٩٥**	**١٠٠**	**٥١٣**	**١٠٠**

عدد أفراد الأسرة العاملين	النوع					
	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٥٥	٧٥,٣	٥٠	٩٦,٢	١٠٥	٨٤,٠
٢	١٤	١٩,٢	٢	٣,٨	١٦	١٢,٨
٣	٤	٥,٥	٠	٠,٠	٤	٣,٢
المجموع	**٧٣**	**١٠٠**	**٥٢**	**١٠٠**	**١٢٥**	**١٠٠**

(*): **((المجموع لا يساوي ٣٩٩ كون الأسرة تستفيد من أكثر من مصدر دخل))**

تظهر بيانات جدول رقم (١) فيما يتعلق بالتركيب النوعي للمستفيدين، أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة هم من فئة الإناث، حيث بلغت ما نسبته (٥٣%) من المجموع الكلي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الذكور ما نسبته (٤٧%)، وتؤكد هذه النتيجة أن نسبة استفادة الذكور من برامج التكية وأنشطتها المختلفة أقل إذا ما قورنت بالإناث. كما ويعتبر المستوى التعليمي متغيراً حاسماً له تأثيرات على الفرد والأسرة ككل، حيث يتضح أن نصف أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة الأساسي مقابل الربع منهم يحملون شهادة الثانوية العامة، أما معدل الأمية بين أفراد العينة فقد بلغ (١٣,٨%)، وقد تباين هذا المعدل حسب النوع بشكل ملموس إذ بلغ بين الذكور (٩,١%) وارتفع ليصل إلى (١٧,٩%) بين الإناث، وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على تدني المستوى التعليمي للأسر الفقيرة المستهدفة من البرامج التكية.

وأما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمستفيدين، فقد أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المستفيدين هم من فئة المتزوجين، حيث بلغت ما نسبته (٧٥,٤%) من الذكور، في حين بلغت هذه النسبة عند المستفيدات (٤٩,١%)، والأرامل من الإناث ما نسبته (٢٤%) وهذا يشير إلى أن الذين يتقدمون لطلب الاستفادة من برامج وأنشطة التكية هم مُعيلين لأسرهم بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية، سواء كانوا متزوجين أو أرامل أو مطلقين، وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن استنتاج أن أغلب الفئات المستفيدة من البرامج هم من المتزوجين.

كما ويعتبر حجم الأسرة من أهم المعايير التي تعتمدها تكية أم علي في اختيار واعتماد الأسرة كأسر مستفيدة، فمن أهم خصائص الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل هو كبر حجم الأسرة، وارتفاع نسبة الإعالة، مع ما يمثله ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية في توفير

الاحتياجات الأساسية لأسرهم من غذاء وسكن ونفقات تعليم وغيرها. كما ويشير الجدول إلى أن حوالي (٤٧%) من أفراد العينة يتراوح عدد أفراد أسرتهم ما بين (٤-٦)، بينما بلـــغ مـــا نسبته (٤٠%) يتراوح عدد أفرادها (٧ فأكثر) وهذا إن دلّ على كبر حجم أسر المستفيدين من برامج التكية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة والبحث عن طـــرق بديلـــة للمساعدة وتوفير الاحتياجات الأساسية والتي من أهمها الغذاء.

كما ويعد التركيب العمري متغيراً ديمغرافياً مهماً ومحوريـــاً، وذلـــك بـــسبب تـــأثيره المتبادل والمتداخل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال بيانات جدول رقم (١)، نجد أن ما نسبته (٣٠%) من أفرد العينة ضمن الفئات العمرية (٤٠ - أقل من٥٠)، تليها الفئة العمرية (٣٠-أقل من٤٠) بنسبة (٢٣%) من المجموع الكلي لأفراد العينة.

أما فيما يتعلق بمصادر دخل الأسرة، فيشيرجدول رقم (١) إلى أن ما نـــسبته (٦١ %) من المستفيدين يتلقون مساعدات من الجمعيات الخيرية، تليها مـــساعدات مـــن وزارة التنميـــة الاجتماعية بنسبة (٢٧%)، في حين أن أقل نسبة كانت لمتغير إيجار عقار بنسبه (٠,٥%).

ويظهر الجدول، أن (٦٩%) من أفراد العينة لا يوجد لديها أفراد عاملين، فـــي حـــين (٣١%) من المستفيدين تفاوت ما بين فرد واحد عامل في الأسرة وأكثـــر، حيـــث لـــوحظ أن الأسر التي يعمل بها فرد واحد، يشكلون (٨٤%) من أفراد عينة الدراسة التي لـــديهم أفـــراد عاملين. وهذا يؤكد على انخفاض نسبة عدد العاملين في الأسرة، وبالتالي ارتفـــاع معـــدلات الإعالة وتدني المستوى المعيشي.

جدول رقم (٢): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغيرات مصادر الدخل وعدد أفراد الأسرة العاملين *

مصدر دخل الأسرة	عدد أفراد الأسرة العاملين				المجموع
	١		٢		
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	
صندوق المعونة الوطنية	٣	٧٥,٠	١	٢٥,٠	٤
معاش/ راتب تقاعدي	٦	٦٦,٧	٣	٣٣,٣	٩
إيجار/ عقار	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠
الجمعيات الخيرية	٨١	٨٨	١١	١٢,٠	٩٢

*: (ن=٩٢)

يشير جدول رقم (٢) إلى أن ما نسبته (٧٣,٦%) من المستفيدين ولديهم أفراد عاملين في الأسرة بالإضافة إلى وجود مصادر دخل أخرى للأسرة حيث تبين أن (٢٣%) من المستفيدين يتلقون مساعدات من الجمعيات الخيرية بنسبة (٨٨%) منهم ولديها فرد عامل واحد، مقابل (١٢%) منهم يوجد في الأسرة فردين عاملين، وهذا مؤشر إلى عدم كفاية دخل العاملين لتلبية الحاجات الأساسية للأسرة، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر دخل من إيجار أو عقارات للمستفيدين من تكية أم علي، وقد اتضح أيضا أن هنالك من المستفيدين لديها مصدر دخل من معاش أو راتب تقاعدي بنسبة (٦٦,٧%) منهم لديها فرد عامل واحد، مقابل (٣٣,٣%) لديهم فردين عاملين. وهذا مؤشر على وجود عدد من أفراد العينة لديهم أفراد عاملين ومصادر دخل أخرى بالإضافة إلى استفادتهم من برامج التكية.

جدول (٣): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغيري وجود أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة و طلاب جامعات في الأسرة

وجود أفراد ذوي احتياجات خاصة في الأسرة	التكرار	النسبة %
يوجد	١٠٨	٢٧,١
لا يوجد	٢٩١	٧٢,٩
المجموع	٣٩٩	%١٠٠
وجود طلاب جامعات في الأسرة	**التكرار**	**النسبة %**
يوجد	٤٥	١١,٣
لا يوجد	٣٥٤	٨٨,٧
المجموع	٣٩٩	١٠٠

يبين الجدول رقم (٣)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أفراد ذوي احتياجات خاصة وشكل ذلك ما نسبته (٧٢,٩%) في حين أن (٢٧,١%) من الأسر يوجد لديها فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأما فيما يتعلق بوجود طلاب جامعات فقد تبين أن (٨٩%) من الأسر لا يوجد لديها طلاب جامعات على الرغم من أن التكية تعطي أولوية الاستفادة للأسر التي يوجد لديها أفراد ذوي احتياجات خاصة وطلاب جامعات.

يتناول الجزء الثاني من الفصل الرابع توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من برامج التكية الأساسية وذلك حسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين ووجود أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة وطلاب جامعات في أسرهم. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الدراسة تحليلاً بسيطاً متمثلاً بالتوزيعات النسبية والتكرارية، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج:

٢,٤ : توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من البرامج الأساسية في تكية أم علي

جدول رقم (٤): التوزيع النسبي للمبحوثين من برامج تكية أم علي حسب البرنامج المستفاد منه والخصائص الاجتماعية الأساسية

الخصائص الاجتماعية الأساسية	المستفيدون من برنامج الطرد الغذائي		المستفيدون من برنامج الأضاحي		المستفيدون من برنامج التغذية الداخلية		المستفيدون من برنامج التدريب والتشغيل	
	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%
النوع								
ذكر	١٧٥	٤٥,٣	١٤٥	٤٥,٣	٥٩	٤٤,٠	٥٨	٥٣,٧
أنثى	٢١١	٥٤,٧	١٧٥	٥٤,٧	٧٥	٥٦,٠	٥٠	٤٦,٣
المستوى التعليمي								
أمي	٥٥	١٤,٢	٤٨	١٥,٠	٢٠	١٤,٩	٤	٣,٧
أساسي	١٩٢	٤٩,٧	١٦٣	٥٠,٩	٦٥	٤٨,٥	٤٠	٣٧,٠
ثانوي	١٠٦	٢٧,٥	٨١	٢٥,٣	٣٦	٢٦,٩	٤٣	٣٩,٨
دبلوم متوسط	٢٨	٧,٣	٢٤	٧,٥	١١	٨,٢	١٩	١٧,٦
بكالوريوس فأكثر	٥	١,٣	٤	١,٣	٢	١,٥	٢	١,٩
الحالة الاجتماعية								
أعزب	٤٩	١٢,٧	٣٩	١٢,٢	٢٠	١٤,٩	٤٦	٤٢,٦
متزوج/ متزوجه	٢٤٣	٦٣,٠	٢٠٧	٦٤,٧	٨١	٦٠,٤	٤٣	٣٩,٨
أرمل/ أرملة	٥٥	١٤,٢	٤٤	١٣,٨	١٧	١٢,٧	٨	٧,٤
مطلق/ مطلقة	٢٥	٦,٥	١٩	٥,٩	١٠	٧,٥	٨	٧,٤
منفصل/ منفصلة	١٤	٣,٦	١١	٣,٤	٦	٤,٥	٣	٢,٨

الخصائص الاجتماعية الأساسية	المستفيدون من برنامج الطرود الغذائية		المستفيدون من برنامج الأضاحي		المستفيدون من برنامج التغذية الداخلية		المستفيدون من برنامج التدريب والتشغيل	
	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%	التكرار	النسبة ١٠٠%
العمر								
أقل من ٢٠ سنة	١٤	٣,٦	١٠	٣,١	٦	٤,٥	١٤	١٣,٠
٢٠ - أقل من ٣٠	٧٥	١٩,٤	٦٠	١٨,٨	٣٣	٢٤,٦	٦٢	٥٧,٤
٣٠ - أقل من ٤٠	٩٠	٢٣,٣	٧٢	٢٢,٥	٣٢	٢٣,٩	٢٠	١٨,٥
٤٠-أقل من ٥٠	١٢٠	٣١,١	١٠٣	٣٢,٢	٣٤	٢٥,٤	١٢	١١,١
٥٠ فأكثر	٨٧	٢٢,٥	٧٥	٢٣,٤	٢٩	٢١,٦	٠	٠,٠
عدد أفراد الأسرة								
١-٣	٥٠	١٣,٠	٣٩	١٢,٢	١٧	١٢,٧	٢٠	١٨,٥
٤-٦	١٨٤	٤٧,٧	١٤٩	٤٦,٦	٦٢	٤٦,٣	٤٧	٤٣,٥
٧ فأكثر	١٥٢	٣٩,٤	١٣٢	٤١,٣	٥٥	٤١,٠	٤١	٣٨,٠
المجموع	**٣٨٦**	**١٠٠**	**٣٢٠**	**١٠٠**	**١٣٤**	**١٠٠**	**١٠٨**	**١٠٠**

يوضح جدول رقم (٤) مدى استفادة أفراد العينة من برامج تكية أم علي والمتمثلة ببرنامج الطرود الغذائية، برنامج الأضاحي، التغذية الداخلية، برنامج التدريب والتشغيل حيث بلغت نسب استفادة أفراد العينة من هذه البرامج (٩٧%، ٨٠%، ٣٤%، ٢٧%) على التوالي، متفاوتة ما بين الذكور والإناث بحيث كانت أعلى نسبة عند الذكور في برنامج التدريب والتشغيل والتي بلغت (٥٣,٧%) أما عند الإناث في برنامج التغذية الداخلية بنسبة (٥٦%).

وأما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمستفيدين ومدى استفادتهم من برامج التكية، يبين بيانات الجدول أن النسبة الأكبر للمستفيدين من حملة شهادة التعليم الأساسي في برنامج الطرود الغذائية والأضاحي والتغذية الداخلية بنسب (٥٠%، ٥١%، ٤٩%) على التوالي، ومن الملاحظ أن من حملة الثانوية العامة مستفيدين أكثر في برنامج التدريب والتشغيل ممن هم من حملة الأساسي فقد بلغت النسبة (٣٩,٨% مقابل ٣٧%) لكل منهما على التوالي.

ويشير الجدول فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمستفيدين، أن أكثر المستفيدين من جميع البرامج هم من فئة المتزوجين، باستثناء في برنامج التدريب والتشغيل فقد كان المستفيدين العزاب الأكثر إذ بلغت نسبتهم ٤٢,٦%. وقد تبين أن أكثر المستفيدين من هذه البرامج حسب العمر هم من الفئة العمرية (٤٠– أقل من ٥٠) باستثناء برنامج التدريب والتشغيل أيضاً حيث

أن الفئة العمرية الأكثر استفادة منه هي الفئة (٢٠– أقل من ٣٠) وهذا أمر طبيعـــي كـــون أن مثل هذه البرامج تستقطب فئة الشباب أكثر، كونها فئة عاملة ولديها القدرة على العمل.

وتظهر البيانات أن أسر المستفيدين التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (٤-٦) هـــي الأكثـــر استفادة من جميع برامج التكية جميعها حيث تراوحت نسبة هذه الأسرة (٤٧,٧%) في برنامج الطرود الغذائية و(٤٣,٥%) في برنامج التدريب والتشغيل.

جدول رقم (٥): التوزيع النسبي للمبحوثين من برامج تكية أم علي حسب البرنامج المستفاد منه ووجود أفراد ذوي احتياجات خاصة وطلاب جامعة في الأسرة

وجود أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة وطلاب جامعات في الأسر المستفيدة		برنامج الطرد الغذائي		برنامج الأضاحي		برنامج التغذية الداخلية		برنامج التدريب والتشغيل	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
يوجد في الأسرة أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة	يوجد	١٠٦	٢٧,٥	٩٠	٢٨,١	٤١	٣٠,٦	٢٨	٢٥,٩
	لا يوجد	٢٨٠	٧٢,٥	٢٣٠	٧١,٨	٩٣	٦٩,٤	٨٠	٧٤,١
يوجد في الأسرة طلاب في الجامعة	يوجد	٤٣	١١,٤	٣٥	١٠,٩	١٦	١١,٩	١٤	١٣,٠
	لا يوجد	٣٤٣	٨٨,٨	٢٨٥	٨٩,١	١١٨	٨٨,١	٩٤	٨٧,٠
المجموع		٣٨٦	١٠٠	٣٢٠	١٠٠	١٣٤	١٠٠	١٠٨	١٠٠

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٥) أن الأسر التي يتواجد فيها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة مستفيدة بشكل كبير من برنامج التغذية الداخلية بنسبة بلغت (٣٠%)، في حين ما نسبته (٢٥,٩%) منه مستفيدين من برامج التدريب والتشغيل. كما وأظهرت البيانات أيضاً أن الأسر التي يتواجد فيها طلبة يدرسون بالجامعة مستفيدة من برامج التكية بشكل متساوي تقريباً إذ تراوحت نسبتهم بين (١٠,٩%- ١٣%).

يتناول الجزء الثالث من الفصل الرابع وبصورة عامة دور البرامج الرئيسية المنفذة من قبل التكية والمتمثلة ببرنامج المعونات الشهرية (الطرد الغذائي) وبرنامج التدريب والتشغيل ودور هذه البرامج في توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة وتوفير فرص عمل للمستفيدين وبالتالي إيجاد دخل ثابت للأسرة، وفعاليتها في تحسين المستوى المعيشي للمستفيدين ومعرفة وجهات نظر المستفيدين بهذه البرامج ولتحقيق ذلك فقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس مدى فعالية خدمات وبرامج التكية والذي يشمل الدرجات من (١-٥)، بالإضافة إلى إيجاد قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج:

جدول رقم (٦): التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة ببرنامج المعونات الشهرية (الطرد الغذائي)*

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غر موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%		
تنوع المواد الغذائية في الطرد الغذائي الشهري	٤٩	١٢,٧	٢٦٤	٦٨,٤	٣١	٨,٠	٢٧	٧,٠	١٥	٣,٩	٢,٢١	٠,٨٩٢
كمية المواد الغذائية كافية لأفراد الأسرة	٢٧	٧,٠	١٩٣	٥٠,٠	٧٢	١٨,٧	٤٦	١١,٩	٤٨	١٢,٤	٣,٧٣	١,١٥١
نوعية المواد الغذائية في الطرد جيدة	٤٧	١٢,٢	٢٤٧	٦٤,٠	٥٣	١٣,٧	٢٢	٥,٧	١٧	٤,٤	٢,٢٦	٠,٩٠٤
الطرد الغذائي ساهم في تخفيف النفقات الشهرية للأسرة	١٨٦	٤٨,٢	١٥٨	٤٠,٩	١٨	٤,٧	٢٠	٥,٢	٤	١,٠	١,٧٠	٠,٨٦١

* (ن= ٣٨٦)

تظهر بيانات جدول رقم (٦)، أن ما نسبته (١٢,٧%) من المبحوثين وافقوا بشدة على وجود تنوع بالمواد الغذائية في الطرد الغذائي الشهري بالإضافة إلى (٦٨,٤%) وافقوا أيضاً على ذلك، واتخذ موقف محايد ما نسبته (٨%)، بينما لم يوافق بشدة على هذه الفقرة ما نسبته (٣,٩%) قابله (٧%) لم يوافق عليها، وبلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (٢,٢١) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٩٢). وأما بالنسبة إلى فقرة أن كمية المواد الغذائية في الطرد كافية لأفراد الأسرة وافق بشدة على ذلك ما نسبته (٧%) ووافق أيضاً (٥٠%) من المبحوثين عليها، في حين أن (١٨,٧%) من المبحوثين لم يبدوا رأيهم في هذه الفقرة، بينما لم يوافق على ذلك (١١,٩%) وقابله ما نسبته (١٢,٤%) لم يوافق بشدة، وقد كان الوسط الحسابي لإجاباتهم (٣,٧٣) وبانحراف معياري مقداره (١,١٥١).

وقد بلغت نسبة الذين وافقوا بشدة على أن نوعية المواد الغذائية في الطرد كانت جيدة (١٢,٢%)، ووافق ما نسبته (٦٤%) منهم على ذلك وهي النسبة الأكبر، في حين لم يوافق بشدة (٤,٤%) من المبحوثين، ولم يوافق (٥,٧%) وأخذ (١٣,٧%) من المستفيدين موقف الحياد، وبلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم (٢,٢٦) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٠٤). بينما غالبية أفراد العينة وافقوا بشدة على فقرة الطرد الغذائي ساهم في تخفيف النفقات الشهرية للأسرة بنسبة وصلت إلى (٤٨,٢%)، أما الذين وافقوا بلغت نسبتهم (٤٠,٩%)، في حين أن (١%) لم يوافقوا بشدة و(٥,٢%) لم يوافقوا عليها، بينما اتخذ (٤,٧%) موقف الحياد، والوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ (١,٧٠) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٦١).

جدول رقم (٧): التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة ببرنامج التدريب والتشغيل *

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط	الانحراف
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	الحسابي	المعياري
ساهمت الدورات التدريبية في تطوير مهاراتي	٤٢	٣٨,٩	٥٣	٤٩,١	٧	٦,٥	٦	٥,٦	٠	٠,٠	١,٧٩	٠,٧٩٨
المواضيع التدريبية مناسبة لإمكاناتي	٣٠	٢٧,٨	٦٤	٥٩,٣	١٠	٩,٣	٣	٢,٨	١	٠,٩	١,٩٠	٠,٧٤٨
المواضيع التدريبية ملائمة لمتطلبات سوق	١٢	١١,١	٣٩	٣٦,١	٢١	١٩,٤	١٣	١٢,٠	٢٣	٢١,٣	٢,٩٦	١,٣٣٩
المدربون من ذوي الكفاءات العالية في هذا	٥٠	٤٦,٣	٣٩	٣٦,١	١١	١٠,٢	٨	٧,٤	٠	٠,٠	١,٧٩	٠,٩٠٧
هنالك تنسيق مع هيئات رسمية وأهلية يفيد عملية التدريب	١٥	١٣,٩	٥٣	٤٩,١	٣٢	٢٩,٦	٦	٥,٦	٢	١,٩	٢,٣٢	٠,٨٥٢
ساهم التدريب الذي حصلت عليه في إيجاد فرصة عمل لي	١٠	٩,٣	٤٤	٤٠,٧	٩	٨,٣	٤	٣,٧	٤١	٣٨,٠	٣,٢٠	١,٥٢١
فرصة العمل التي أعمل بها مناسبة لقدراتي	٦	٥,٦	٥٠	٤٦,٣	١١	١٠,٢	٢٤	٢٢,٢	١٧	١٥,٧	٢,٩٦	١,٢٤٥
ساهم التشغيل في إيجاد مصدر دخل للأسرة	٩	٨,٣	٤١	٣٨,٠	١٦	١٤,٨	٢٣	٢١,٣	١٩	١٧,٦	٣,٠٢	١,٢٨٢
ساهم التشغيل في استمرارية وثبات دخل الأسرة	٥	٤,٦	٢٠	١٨,٥	٢١	١٩,٤	٣٣	٣٠,٦	٢٩	٢٦,٩	٣,٥٦	١,٢٠٢

*(ن = ١٠٨)

يشير بيانات جدول رقم (٧)، أن نسبة الموافقين بشدة على فقــرة المــواد التدريبيــة ساهمت في تطوير مهاراتي للعمل بلغت (٣٨,٩%) ووافق أيضاً (٤٩,١%) من المبحــوثين، في حين (٦,٥%) من المبحوثين لم يبدوا رأيهم في هذه الفقرة، ولم يوافق بــشدة مــا نــسبته (٥,٦%)، وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (١,٧٩) وبانحراف معيــاري مقــداره (٠,٧٩٨). بينما كانت غالبية أفراد العينة موافقين على فقرة المواضــيع التدريبيــة مناســبة لإمكانــاتي وقدراتي وبنسبة وصلت إلى (٥٩,٣%) من مجموع أفراد العينة، وما نــسبته (٢٧,٨%) مــن المبحوثين وافقوا بشدة عليها، واتخذ موقف محايد ما نسبته (٩,٣%)، بينما لم يوافق بشدة على هذه الفقرة ما نسبته (٠,٩%) قابله (٢,٨%) لم يوافق عليها. وذلك بوســط حــسابي (١,٩٠)، وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٤٨).

وقد كانت نسبة الذين وافقوا بشدة فيما يتعلق بمــدى ملائمــة المواضــيع التدريبيــة لمتطلبات سوق العمل (١١,١%)، ووافق (٣٦,١%) منهم على ذلك وهي النسبة الأكبر، فــي حين لم يوافق بشدة (٢١,٣%) من المبحوثين، ولــم يوافــق (١٢%) وأخــذ (١٩,٤%) مــن المستفيدين موقف الحياد، وقد تبين أن الوسط الحسابي قد بلغ (٢,٩٦)، وبــانحراف معيــاري مقداره (١,٣٣٩).

وفيما يتعلق بأن المدربين من ذوي الكفاءات العالية في هذا المجال وافق بشدة عليهــا ما نسبته (٤٦,٣%)، إضافة إلى (٣٦,١%) وافقوا على ذلك، وكــان مــا نــسبته (١٠,٢%) محايد، بينما لم يوافق (٧,٤%) من المبحوثين. وذلك بوســط حــسابي (١,٧٩)، وبــانحراف معياري مقداره (٠,٩٠٧).

كما يبين الجدول ما نسبته (٤٩,١%) موافقين على أن هنالك تنسيق مع هيئات رسمية وأهلية يفيد عملية التدريب و(١٣,٩%) وافقوا بشدة، بينما لــم يوافــق بــشدة (١,٩%) مــن المبحوثين قابله (٥,٦%) لم يوافقوا، وبلغت نسبة المحايدين (٢٩,٦%)، بحيث بلــغ الوســط الحسابي للفقرة (٢,٣٢)، وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٥٢).

ويوافق بشدة على فقرة ساهم التدريب الذي حصلت عليه في إيجاد فرصة عمل إلــي وذلك بنسبة وصلت إلى (٩,٣%) من مجموع أفــراد العينــة، ومــا نــسبته (٤٠,٧%) مــن المبحوثين وافقوا عليها، واتخذ موقف محايد ما نسبته (٨,٣%)، بينما لم يوافق بشدة على هذه

الفقرة ما نسبته (٣٨%) قابله (٣,٧%) لم يوافق عليها، ولقد بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٢٠)، وبانحراف معياري مقداره (١,٥٢١).

وأما بالنسبة إلى أن فرصة العمل التي يعملون بها مناسبة لقدراتهم، وافق بشدة على ذلك ما نسبته (٥,٦%) ووافق أيضاً (٤٦,٣%) من المبحوثين، في حين (١٠,٢%) من المبحوثين لم يبدوا رأيهم في هذه الفقرة، بينما لم يوافق على ذلك (٢٢,٢%) وقابله لم يوافق بشدة ما نسبته (١٥,٧%) وتبين أن الوسط الحسابي للفقرة (٢,٩٦)، وبانحراف معياري مقداره (١,٢٤٥).

كما ونلاحظ أن (٣٨%) موافقين على أن التشغيل ساهم في إيجاد مصدر دخل للأسرة و(٨,٣%) وافقوا بشدة، بينما لم يوافق بشدة (١٧,٦%) من المبحوثين قابله (٢١,٣%) لم يوافقوا، وبلغت نسبة المحايدين (١٤,٨%)، بحيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٠٢)، وبانحراف معياري مقداره (١,٢٨٢). وفيما يتعلق بأن التشغيل ساهم في استمرارية وثبات دخل الأسرة وافق بشدة ما نسبته (٤,٦%)، إضافة إلى (١٨,٥%) وافقوا على ذلك، وكان ما نسبته (١٩,٤%) محايد، بينما لم يوافق بشدة (٢٦,٩%) و(٣٠,٦%) لم يوافقوا من المبحوثين. وبلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٥٦)، وبانحراف معياري مقداره (١,٢٠٢).

جدول رقم (٨): التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بالمعلومات العامة عن تكية أم علي *

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
ساهمت برامج تكية أم علي ونشاطاتها في التخفيف من جوع وفقر الأسرة	١٥٠	٣٧,٦	٢٠٤	٥١,١	٣١	٧,٨	١٠	٢,٥	٤	١,٠	١,٧٨	٠,٧٧٣
ساعدت برامج التكية الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتها الأساسية	١٢٠	٣٠,١	٢٠١	٥٠,٤	٤٧	١١,٨	٢١	٥,٣	١٠	٢,٥	٢,٠٠	٠,٩٢٦
هنالك متابعة دورية من قبل التكية للأسر المستفيدة	٦٦	١٦,٥	٢٠٠	٥٠,١	٦٨	١٧,٠	٤٦	١١,٥	١٩	٤,٨	٢,٣٨	١,٠٤٢
شروط الاستفادة من خدمات وبرامج التكية مناسبة وعادلة	٧٩	١٩,٨	٢٣٤	٥٨,٦	٦٥	١٦,٣	١٧	٤,٣	٤	١,٠	٢,٠٨	٠,٧٨٥
تحويل الأموال والتبرعات النقدية إلى مواد غذائية عينية مناسب وأفضل للأسر	١٣٥	٣٣,٨	٦٣	١٥,٨	١١٥	٢٨,٨	١٢	٣,٠	٧٤	١٨,٥	٢,٥٧	١,٤٤٩

***: (ن = ٣٩٩)**

يتضح من خلال بيانات جدول رقم (٨)، أن ما نسبته (٣٧,٦%) من المبحوثين وافقوا بشدة على فقرة ساهمت برامج تكية أم علي ونشاطاتها في التخفيف من جوع وفقر الأسرة بالإضافة إلى (٥١,١%) وافقوا على ذلك، واتخذ موقف محايد ما نسبته (٧,٨%)، بينما لم يوافق بشدة على هذه الفقرة ما نسبته (١%) و(٢,٥%) لم يوافق عليها، وبلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (١,٧٨)، وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٧٣)

في حين كانت أعلى نسبة لفقرة ساعدت برامج التكية الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتها الأساسية هم أفراد العينة الموافقين والبالغة نسبتهم (٥٠,٤%)، وتليها نسبة الموافقين بشدة التي بلغت (٣٠,١%)، بينما كانت نسبة غير الموافقين (٥,٣%)، و(٢,٥%) غير موافقين بشدة عليها، و(١١,٨%) كانوا محايدين، وقد كان الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (٢,٠٠) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٢٦).

كما ونلاحظ أن (٥٠,١%) موافقين على أن هنالك متابعة دورية من قبل التكية للأسر المستفيدة و(١٦,٥%) وافقوا بشدة، بينما لم يوافـق بـشدة (٤,٨%) مـن المبحـوثين قابلـه (١١,٥%) لم يوافقوا، وبلغت نسبة المحايدين (١٧%)، بحيث بلغ الوسـط الحـسابي للفقـرة (٢,٣٨)، وبانحراف معياري مقداره (١,٠٤٢). وفيما يتعلق بأن شروط الاستفادة من خدمات وبرامج التكية مناسبة وعادلة وافق بشدة ما نسبته (١٩,٨%)، إضافة إلى (٥٨,٦%) وافقـوا على ذلك، وكان ما نسبته (١٦,٣%) محايد، بينما لم يوافق بشدة (١%) و(٤,٣%) لم يوافقـوا من المبحوثين. وبلغ الوسط الحسابي للفقرة (٢,٠٨)، وبانحراف معياري مقداره (٠,٧٨٥).

وأما بالنسبة إلى أن تحويل الأموال والتبرعات النقدية إلى مواد غذائية عينية مناسـب وأفضل للأسر وافق بشدة على ذلك مـا نـسبته (٣٣,٨%) ووافـق أيـضاً (١٥,٨%) مـن المبحوثين، في حين (٢٨,٨%) من المبحوثين لم يبدوا رأيهم في هذه الفقرة، بينما لـم يوافـق على ذلك (٣%) وقابله لم يوافق بشدة ما نسبته (١٨,٥%) وتبين أن الوسط الحـسابي للفقـرة (٢,٥٧)، وبانحراف معياري مقداره (١,٤٤٩).

الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برامج وأنشطة تكية أم علي:

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي لأفراد للمبحوثين حسب أهم الصعوبات التي تواجه المبحوثين خلال استفادتهم من برامج ونشاطات التكية

الصعوبات	التكرار	النسبة %
كمية المواد في الطرد لا تكفي لنهاية الشهر	٢٧	٦,٨
صعوبة المواصلات لنقل الطرد والتكلفة العالية	١٩	٤,٨
نوعية بعض المواد سيئة	١٣	٣,٣
عدم مصداقية موظفي التدريب في توفير فرص عمل	١٤	٣,٥
لا يوجد صعوبات	٢٨٢	٧٠,٧
أخرى	٤٤	١١,٠
المجموع	**٣٩٩**	**١٠٠**

يبين جدول رقم (٩) أن ما نسبته (٧٠,٧%) من المستفيدين لا يواجهون أية صعوبات أو تحديات خلال استفادتهم من برامج وأنشطة التكية المختلفة، ويعود ذلك إلى عدم إجابة بعض المبحوثين على هذا السؤال خوفاً من انقطاع استفادتهم من البرامج المختلفة، في حين تبين ما نسبته (٦,٨%) واجهوا صعوبات في نقص كمية المواد في الطرود الغذائية حيث أنها لا تكفي لنهاية الشهر، فيما أكد ما نسبته (٣,٥%) من أفراد عينة الدراسة أنهم واجهوا صعوبات في عدم مصداقية موظفي التدريب في توفير فرص عمل لهم، وقد تبين ما نسبته (٣,٣%) من المستفيدين يواجهون صعوبة في سوء نوعية بعض المواد الغذائية في الطرد الغذائي المقدمة من خلال برنامج الطرود الغذائية.

أما فيما يتعلق بأخرى فقد تمثلت بعدم الدقة في موعد تسليم الطرود الغذائية،عدم المتابعة والاتصال بالمستفيدين من البرامج المسجلين منذ سنوات، تكرار بعض المواد الغذائية في الطرد وعدم تنوعها، عدم وجود أكل مناسب للأطفال الصغار والمعاقين في الطرد الغذائي، عدم مراعاة شروط السلامة العامة في برنامج مشاوير، ظروف العمل سيئة المؤمن من قبل التكية بعد تدريب المستفيدين لديهم، تغير فئة اسر المستفيدين دون إعلامهم، عدم وجود متابعة من قبل التدريب والتشغيل للمنتسبين للدورات التدريبية.

أهم مقترحات المستفيدين من برامج وأنشطة تكية أم علي اتجاه الخدمات والبرامج

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب أهم مقترحاتهم لتحسين برامج خدمات برامج تكية أم علي

المقترحات	التكرار	النسبة%
إرفاق مبلغ مالي مع الطرد لتلبية الاحتياجات الأخرى للأسرة	٤٠	١٠,٠
تغيير وتحسين بعض المواد في الطرد الغذائي	٢٢	٥,٥
تأمين مستلزمات الأسرة الأخرى (ملابس، كهرباء، المياه ...الخ)	٢٠	٥,٠
زيادة كمية المواد الأساسية وتقليل كمية المعلبات	١١	٢,٨
أخرى	٢٨	٧,٠
المجموع	**١٢١**	**٣٠,٣**

تظهر بيانات جدول رقم (١٠) أن (٦٩,٧%) من المستفيدين لا يوجد لديهم أي مقترحات لتحسين الخدمات المقدمة من خلال برامج وأنشطة تكية أم علي، مقابل (١٠%) منهم اقترحوا إرفاق مبلغ مالي مع الطرد لتلبية الاحتياجات الأخرى للأسرة، وأما مقترحي "تغيير وتحسين بعض المواد الأساسية" و "تأمين مستلزمات الأسرة الأخرى" فقد أشار إليها (٥,٥% و٥%) من أفراد العينة لكل منهما على التوالي، بينما اقترح حوالي (٣%) منهم زيادة كمية المواد الأساسية مثل (الأرز والسكر والزيت.....) وتقليل كمية المعلبات في الطرد الغذائي.

الفروق ذات الدلالة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرات الأساسية ومدى الاستفادة من بــرامج تكية أم علي.

جدول رقم (١١): **نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في مدى الاستفادة من برنامج الطرود الغذائية حسب المتغيرات الاجتماعية الأساسية للمبحوثين**

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النوع					
ذكر	١,٠٦	٠,٢٥	١١,٤٠٥	٣٩٨	٠,٠٠١
أنثى	١,٠٠	٠,٠٧			
عدد أفراد الأسرة					
١-٣	١,٠٧	٠,٢٦٤	٢,٣٦٩	٣٩٨	٠,٠٩٥
٤-٦	١,٠٢	٠,١٢٦			
٧ فأكثر	١,٠٤	٠,١٩٢			
المستوى التعليمي					
أمي	١,٠٠	٠,٠٠٠	١,٥٤٤	٣٩٨	٠,١٨٩
أساسي	١,٠٣	٠,١٧٢			
ثانوي	١,٠٤	٠,١٨٨			
دبلوم متوسط	١,١٠	٠,٣٠١			
بكالوريوس فأكثر	١,٠٠	٠,٠٠٠			
الحالة الاجتماعية					
أعزب/ عزباء	١,١٨	٠,٣٩٠	١٤,٤٥٥	٣٩٨	٠,٠٠٠
متزوج/ متزوجه	١,٠١	٠,٠٩٠			
أرمل/ أرملة	١,٠٠	٠,٠٠٠			
مطلق/ مطلقة	١,٠٠	٠,٠٠٠			
منفصل/ منفصلة	١,٠٠	٠,٠٠٠			

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمر بالسنوات					
أقل من ٢٠ سنة	١,١٣	٠,٣٤٢	٦,٧٨١	٣٩٨	٠,٠٠٠
٢٠- أقل من ٣٠ سنة	١,١١	٠,٣١١			
٣٠- أقل من ٤٠ سنة	١,٠١	٠,١٠٥			
٤٠ - أقل من ٥٠ سنة	١,٠١	٠,٠٩١			
٥٠ فأكثر	١,٠٠	٠,٠٠٠			

ويبين جدول رقم (١١) نتائج اختبار (F-test) للفروق بين المتوسطات لمدى الاستفادة من برنامج المعونات الشهرية (الطرد الغذائي) من وجهة نظر أفراد العينة حسب المتغيرات الأساسية للأفراد، بحيث يلاحظ أن الوسط الحسابي للذكور وصل إلى (١,٠٦) وبانحراف معياري مقداره (٠,٢٥)، في حين أن الوسط الحسابي للإناث بلغ (١) وبانحراف معياري مقداره (٠,٠٧)، وقد بلغت قيمة (ف) (١١,٤٠٥) بمستوى دلالة (٠,٠٠١) وهذا يشير على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير النوع.

أما بالنسبة لمتغير عدد أفراد الأسرة فقد كان الوسط الحسابي للفئة (١-٣) (١,٠٧) وبانحراف معياري مقداره (٠,٢٦)، في حين أن الوسط الحسابي لفئة (٤-٦) بلغ (١,٠٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,١٢)، وللفئة (٧ فأكثر) بلغ الوسط الحسابي (١,٠٤) بانحراف معياري (٠,١٩)، وقد بلغت قيمة (ف) (٢,٣٦٩) بمستوى دلالة (٠,٠٩٥) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة.

وبينما أعلى وسط حسابي لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثين ممن يحملون شهادة دبلوم متوسط والتي بلغت (١,١٠) وبانحراف معياري مقداره (٠,٣٠)، في حين كان أقل وسط حسابي والذي بلغ (١) والذي تساوى فيه المبحوثين الحاملين شهادة بكالوريوس فأكثر والأميين وقد بلغ الانحراف المعياري مقداره (٠)، وبلغت قيمة (ف) (١,٥٤٤) بمستوى دلالة (٠,١٨٩) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

وفيما يتعلق بالوسط حسابي لمتغير الحالة الاجتماعية فقد أشارت النتائج أن أعلى نسبة للمبحوثين غير المتزوجين والذي بلغ (١,١٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٣٩)، ويليه الوسط الحسابي للأفراد المتزوجين والذي بلغ (١,٠١) وبانحراف معياري مقداره (٠,٠٩)، في حين تساوي الوسط الحسابي لكل من الأرامل والمطلقين والمنفصلين والذي بلغ (١) وبانحراف معياري مقداره (٠)، وقد كانت قيمة (ف) (١٤,٤٥٥) بمستوى دلالة (٠,٠)، وهذا يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.

وبينما بلغ أعلى وسط حسابي لمتغير العمر للمبحوثين للفئة العمرية (أقل من ٢٠سنة) والتي بلغت (١,١٣) وبانحراف معياري مقداره (٠,٣٤)، في حين أن أقل وسط حسابي كان للفئة العمرية (٥٠ فأكثر) والذي بلغ (١) بانحراف معياري مقداره (٠)، وبلغت قيمة (ف) (٦,٧٨١) بمستوى دلالة (٠,٠) وهذا يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير العمر.

جدول (١٢): **نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في مدى الاستفادة من برنامج الأضاحي حسب المتغيرات الاجتماعية الأساسية للمبحوثين**

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النوع					
ذكر	١,٢٢	٠,٤١٨	١,٦٥٦	٣٩٨	٠,١٩٢
أنثى	١,١٧	٠,٣٨٠			
عدد أفراد الأسرة					
١-٣	١,٢٨	٠,٤٥٢	١,٦٥٦	٣٩٨	٠,١٩٢
٤-٦	١,٢٠	٠,٤٠٣			
٧ فأكثر	١,١٦	٠,٣٧٢			
المستوى التعليمي					
أمي	١,١٣	٠,٣٣٦	١,٣٥٩	٣٩٨	٠,٢٤٨
أساسي	١,١٨	٠,٣٨٢			
ثانوي	١,٢٦	٠,٤٤٣			
دبلوم متوسط	١,٢٣	٠,٤٢٥			
بكالوريوس فأكثر	١,٢٠	٠,٤٤٧			
الحالة الاجتماعية					
أعزب/ عزباء	١,٣٥	٠,٤٨١	٣,٠٢١	٣٩٨	٠,٠١٨
متزوج/ متزوجه	١,١٦	٠,٣٦٣			
أرمل/ أرملة	١,٢٠	٠,٤٠٤			
مطلق/ مطلقة	١,٢٤	٠,٤٣٦			
منفصل/ منفصلة	١,٢١	٠,٤٢٦			

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمر بالسنوات					
أقل من ٢٠	١,٣٨	٠,٥٠٠			
٢٠ - أقل من٣٠	١,٢٩	٠,٤٥٤			
٣٠- أقل من ٤٠	١,٢١	٠,٤٠٩	٢,٨٢٣	٣٩٨	٠,٠٢٥
٤٠ - أقل من ٥٠	١,١٥	٠,٣٥٧			
٥٠ فأكثر	١,١٤	٠,٣٤٧			

يوضح جدول رقم (١٢) نتائج اختبار (F-test) للفروق بين المتوسطات لمدى الاستفادة من برنامج الأضاحي من وجهة نظر أفراد العينة حسب المتغيرات الأساسية للأفراد، حيث يلاحظ أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فيما يتعلق ببرنامج الأضاحي تعزى إلى متغير النوع حيث بلغت قيمة (ف) (١,٦٥٦) ومستوى دلالتها (٠,١٩٢). كما ويظهر الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فيما يتعلق ببرنامج الأضاحي تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة، حيث بلغت قيمة (ف) (١,٦٥٦) ومستوى دلالتها (٠,١٩٢).

كما ويتضح من خلال بيانات الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فيما يتعلق ببرنامج الأضاحي تعود إلى متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (ف) (١,٣٥٩) ومستوى دلالتها (٠,٢٤٨).

وتشير بيانات الجدول على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فيما يتعلق ببرنامج الأضاحي تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (ف) (٣,٠٢١) ومستوى دلالتها (٠,٠١٨). وأما فيما يتعلق بعمر المبحوثين واستفادتهم من برنامج الأضاحي فقد كانت قيمة (ف) (٢,٨٢٣) بمستوى دلالة (٠,٠٢٥)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير العمر.

جدول (١٣): **نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في مدى الاستفادة من برنامج التغذية الداخلية حسب المتغيرات الاجتماعية الأساسية للمبحوثين**

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النوع					
ذكر	١,٦٨	٠,٤٦٦	٠,٦٥٠	٣٩٨	٠,٤٢١
أنثى	١,٦٥	٠,٤٧٩			
عدد أفراد الأسرة					
١ - ٣	١,٦٩	٠,٤٦٩	٠,١١٤	٣٩٨	٠,٨٩٣
٤ - ٦	١,٦٧	٠,٤٧٢			
٧ فأكثر	١,٦٥	٠,٤٧٨			
المستوى التعليمي					
أمي	١,٦٤	٠,٤٨٥	٠,١٠٤	٣٩٨	٠,٩٨١
أساسي	١,٦٧	٠,٤٧١			
ثانوي	١,٦٧	٠,٤٧١			
دبلوم متوسط	١,٦٥	٠,٤٨٦			
بكالوريوس فأكثر	١,٦٠	٠,٥٤٨			
الحالة الاجتماعية					
أعزب/ عزباء	١,٦٧	٠,٤٧٥	٠,٢٩٩	٣٩٨	٠,٨٧٨
متزوج/ متزوجة	١,٦٧	٠,٤٧١			
أرمل/ أرملة	١,٦٩	٠,٤٦٦			
مطلق/ مطلقة	١,٦٠	٠,٥٠٠			
منفصل/ منفصلة	١,٥٧	٠,٥١٤			

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمر بالسنوات					
أقل من ٢٠ سنة	١,٦٣	٠,٥٠٠			
٢٠- أقل من ٣٠ سنة	١,٦١	٠,٤٩١			
٣٠- أقل من ٤٠ سنة	١,٦٥	٠,٤٨٠	٠,٧٦٤	٣٩٨	٠,٥٤٩
٤٠- أقل من ٥٠ سنة	١,٧٢	٠,٤٥١			
٥٠ فأكثر	١,٦٧	٠,٤٧٤			

يبين جدول رقم (١٣) نتائج اختبار (F-test) للفروق بين المتوسطات لمدى الاستفادة من برنامج التغذية الداخلية من وجهة نظر أفراد العينة حسب المتغيرات الأساسية للأفراد، حيث يلاحظ على مستوى متغير النوع أن الوسط الحسابي للذكور وصل إلى (١,٦٨) وللإناث (١,٦٥)، وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٦) للذكور مقابل (٠,٤٧) للإناث، حيث بلغت قيمة (ف) (٠,٦٥٠) ومستوى دلالتها (٠,٤٢١)، بينما بلغت قيمة (ف) لمتغير عدد أفراد الأسرة (٠,١١٤) ومستوى دلالتها (٠,٨٩٣)، أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فقد بلغت قيمة (ف) (٠,١٠٤) ومستوى دلالتها (٠,٩٨١).

وقد وصل أعلى وسط حسابي لمتغير العمر عند الفئة العمرية من (٤٠ – اقل ٥٠) حيث بلغ (١,٧٢)، وبلغت قيمة (ف) (٠,٧٦٤) ومستوى دلالتها (٠,٥٤٩).

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية كانت أعلى وسط حسابي عند الفئة (مطلق/ مطلقة) حيث بلغ قيمته (١,٦٩) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٦)، وبلغت قيمة (ف) (٠,٢٩٩) ومستوى دلالتها (٠,٨٧٨)، ولم يظهر اختبار (ف) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى جميع المتغيرات الاجتماعية الأساسية حسب برنامج التغذية الداخلية.

جدول (١٤): **نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في مدى الاستفادة من برنامج التدريب والتشغيل حسب المتغيرات الاجتماعية الأساسية للمبحوثين**

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النوع					
ذكر	١,٦٩	٠,٤٦٤	٢,٧٨٥	٣٩٨	٠,٠٩٦
أنثى	١,٧٦	٠,٤٢٦			
عدد أفراد الأسرة					
١ -٣	١,٦٣	٠,٤٨٧	١,٥٨٧	٣٩٨	٠,٢٠٦
٤ - ٦	١,٧٥	٠,٤٣٥			
٧ فأكثر	١,٧٤	٠,٤٤٠			
المستوى التعليمي					
أمي	١,٩٣	٠,٢٦٢	١١,٧٤٧	٣٩٨	٠,٠٠٠
أساسي	١,٨٠	٠,٤٠٣			
ثانوي	١,٦١	٠,٤٩٠			
دبلوم متوسط	١,٣٩	٠,٤٩٥			
بكالوريوس فأكثر	١,٦٠	٠,٥٤٨			
الحالة الاجتماعية					
أعزب/ عزباء	١,٢٣	٠,٤٢٧	٢٩,٠٦٦	٣٩٨	٠,٠٠٠
متزوج/ متزوجه	١,٨٢	٠,٣٨١			
أرمل/ أرملة	١,٨٥	٠,٣٥٦			
مطلق/ مطلقة	١,٦٨	٠,٤٧٦			
منفصل/ منفصلة	١,٧٩	٠,٤٢٦			

المتغيرات الاجتماعية الأساسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمر بالسنوات					
أقل من ٢٠ سنة	١,١٣	٠,٣٤٢			
٢٠- أقل من ٣٠ سنة	١,٢٦	٠,٤٤٢			
٣٠- أقل من ٤٠ سنة	١,٧٨	٠,٤١٦	٧٦,٢٣٢	٣٩٨	٠,٠٠٠
٤٠- أقل من ٥٠ سنة	١,٩٠	٠,٣٠٠			
٥٠ فأكثر	٢,٠٠	٠,٠٠٠			

يشير جدول رقم (١٤) نتائج اختبار (F-test) للفروق بين المتوسطات لمدى الاستفادة من برنامج التدريب والتشغيل من وجهة نظر أفراد العينة حسب المتغيرات الأساسية للأفراد، بحيث يلاحظ أن الوسط الحسابي للذكور وصل إلى (١,٦٩) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٦)، في حين أن الوسط الحسابي للإناث بلغ (١,٧٦) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٢)، وقد بلغت قيمة (ف) (٢,٧٨٥) بمستوى دلالة (٠,٠٩٦) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير النوع.

أما بالنسبة لمتغير عدد أفراد الأسرة فقد كان الوسط الحسابي للفئة (١-٣) (١,٦٣) وبانحراف معياري (٠,٤٨)، في حين أن الوسط الحسابي لفئة (٤-٦) بلغ (١,٧٥) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٣)، وللفئة (٧ فأكثر) بلغ الوسط الحسابي (١,٧٤) بانحراف معياري مقداره (٠,٤٤)، وقد بلغت قيمة (ف) (١,٥٨٧) بمستوى دلالة (٠,٢٠٦) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة.

بينما بلغ أعلى وسط حسابي لمتغير المستوى التعليمي للمبحوثين الأميين والتي بلغت (١,٩٣) وبانحراف معياري مقداره (٠,٢٦)، في حين كان أقل وسط حسابي والذي بلغ (١,٣٩) للمبحوثين ممن حصلوا على دبلوم متوسط وقد بلغ الانحراف المعياري (٠,٤٩)، وبلغت قيمة (ف) (١١,٧٤٧) بمستوى دلالة (٠,٠) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

كما وتشير بيانات الجدول أن أعلى وسط حسابي لمتغيــر الحالــة الاجتماعيــة كــان للمبحوثين الأرامل والذي بلغ (١,٨٥) وبانحراف معياري مقداره (٠,٣٥)، في حين كان أقــل وسط حسابي للأفراد غير المتزوجين والذي بلغ (١,٢٣) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٢)، وقد كانت قيمة (ف) (٢٩,٠٦٦) بمستوى دلالة (٠,٠)، وهذا يوضح وجود فروق ذات دلالــة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.

بينما كان أعلى وسط حسابي لمتغير العمر للمبحوثين للفئة العمرية (٥٠ فأكثر) والتي بلغت (٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,٠)، في حين أن أقل وسط حسابي كان للفئة العمريــة (أقل من ٢٠) والذي بلغ (١,١٣) بانحراف معياري مقــداره (٠,٣٤٢)، وبلغــت قيمــة (ف) (٧٦,٢٣٢) بمستوى دلالة (٠,٠) وهذا يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عنــد مــستوى الدلالة (٠,٠٥) تعزى إلى متغير العمر.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

١,٥ مناقشة النتائج:

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على مدى فعالية البرامج والنشاطات المنفذة من قبل تكية أم علي، ودورها في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظة عمان، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقًا للأهداف والتساؤلات التي انطلقت منها، وهي على النحو التالي:

- يتضح من خلال استعراض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة هم من فئة الإناث، حيث بلغت (٥٣%) من المجموع الكلي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الذكور ما نسبته (٤٧%)، وتؤكد هذه النتيجة أن نسبة استفادة الذكور من برامج التكية وأنشطتها المختلفة أقل إذا ما قورنت بالإناث، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (أبو تاية، ٢٠٠٥) والتي أشارت بأن غالبية المنتفعين من خدمات المركز المحلي في قرية الجفر هم من فئة الإناث.

- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمستفيدين أظهرت نتائج الدراسة أن ما يقارب (٩١%) من المجموع الكلي لأفراد العينة حاصلين على الثانوية العامة وما دون، في حين (٩%) منهم حاصلين على دبلوم متوسط فما فوق، وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على تدني المستوى التعليمي عند المستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به دراسة (العبادي،٢٠٠٣) والتي بينت أن الفقر يتركز في الفئات غير المتعلمة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المستفيدين هم من فئة المتزوجين، حيث بلغت ما نسبته (٧٥,٤%) من الذكور، في حين بلغت هذه النسبة عند المستفيدات (٤٩,١%)، وهذا يشير إلى أن الذين يتقدمون لطلب الاستفادة من برامج وأنشطة التكية هم مُعيلين لأسرهم بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية، سواء كانوا متزوجين أو أرامل أو مطلقين، وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن استنتاج أن أغلب الفئات المستفيدة من البرامج هم من المتزوجين.

- كما وتشير نتائج الدراسة إلى أن حوالي (٤٧%) من العينة يتراوح عدد أفراد أسرتهم ما بين (٤-٦) أفراد، و(٤٠%) يتراوح عدد أفرادها (٧) فأكثر وهذا إن دلّ على كبر حجم أُسر

المستفيدين من برامج التكية وبالتالي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة وتركز الفقر فيها والبحث عن طرق بديلة للمساعدة وتوفير الاحتياجات الأساسية والتي من أهمها الغذاء، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به دراسة (العبادي،٢٠٠٣) والتي بينت أن الفقر يتركز في الأسر ذات الحجم الكبير.

- أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للمستفيدين فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن معظم أعمار المستفيدين تتركز في الفئات العمرية المتوسطة ما بين (٤٠ – أقل ٥٠)، أي ما نسبته (٣٠%) من مجموع أفرد العينة، تليها الفئة العمرية (٣٠-أقل من٤٠) بنسبة (٢٣%) من المجموع الكلي لأفراد العينة.

- كما بينت نتائج الدراسة بمصادر دخل الأسرة، أن ما نسبته (٦١ %) من المستفيدين يتلقون مساعدات من الجمعيات الخيرية، تليها مساعدات من وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة (٢٧%)، في حين أن أقل نسبة كانت لمتغير إيجار عقار بنسبه (٠,٥%)، وهذا يشير إلى أن اغلب المستفيدين يعتمدون على المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية المختلفة في إيجاد مصدر للدخل لها وتأمين احتياجات الأسرة الأساسية وهذا ما أكدته النتائج أن (٦٩%) من أفراد العينة لا يوجد لديها أفراد عاملين، وهذه النتائج تدل على ارتفاع معدلات الإعالة، وارتفاع نسبة الآسر الفقيرة. فيما بلغت نسبة الأسر لديهم أفراد عاملين ومصادر دخل أخرى كصندوق المعونة الوطنية بالإضافة إلى استفادتهم من برامج التكية (٣٩%) من أفراد العينة التي لديها أفراد عاملين، وهذا مؤشر إلى عدم كفاية دخل العاملين لتلبية الحاجات الأساسية للأسرة.

- أوضحت نتائج الدراسة أن (٧٣%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أفراد ذوي احتياجات خاصة، في حين أن (٢٧%) من الأسر يوجد لديها فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بوجود طلاب جامعات في اسر المستفيدين فقد تبين أن (٨٩%) من الأسر لا يوجد لديها طلاب جامعات على الرغم من أن التكية تعطي أولوية الاستفادة للأسر التي يوجد لديها أفراد ذوي احتياجات خاصة وطلاب جامعات.

- أشارت النتائج أن أعلى نسب الاستفادة من برامج التكية كانت لبرنامج الطرود الغذائية، وبرنامج الأضاحي، بحيث بلغت نسب استفادة أفراد العينة من هذه البرامج (٩٧%، ٨٠%)

على التوالي، متفاوتة ما بين الذكور والإناث بحيث كانت أعلى نسبة استفادة عند الذكور في برنامج التدريب والتشغيل والتي بلغت (٥٣,٧%)، وذلك للحصول على فرصة عمل مناسبة وإيجاد مصدر دخل للأسرة، أما عند الإناث في برنامج التغذية الداخلية بنسبة (٥٦%). وبما يتعلق بالمستوى التعليمي للمستفيدين ومدى استفادتهم من برامج التكية فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر منهم حملة شهادة التعليم الأساسي في برنامج الطرود الغذائية والأضاحي والتغذية الداخلية بنسب (٥٠%، ٥١%، ٤٩%) على التوالي، وذلك نظراً لعدم ملائمة تحصيلهم العلمي للمتطلبات التدريب والعمل مما يدفعهم للاستفادة من البرامج الأخرى، في حين أن حملة الثانوية العامة من المستفيدين أكثر اهتماماً واستفادة من برنامج التدريب والتشغيل من الفئة العمرية (٢٠– أقل من ٣٠)، الغير متزوجين وهذا أمر طبيعي كون أن مثل هذه البرامج تستقطب فئة الشباب وهي الفئة العاملة والأكثر عطاءً وقدرة على العمل.

- بينت نتائج الدراسة أن أسر المستفيدين ذات العدد الكبير هي الأكثر استفادة من جميع برامج التكية جميعها، حيث أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (٤-٦) شكلت ما نسبته (٤٧,٧%) من الاستفادة من برنامج المعونات الشهرية، وما نسبته (٤٦,٦%) من برنامج الأضاحي، و(٤٦,٣%) من برنامج التغذية الداخلية، و(٤٣,٥%) من برنامج التدريب والتشغيل، وهذه النتيجة مؤشر على انه كلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت احتياجاتها ومتطلباتها مما يدفع الأسر إلى البحث عن مصادر إضافية لسد هذه الاحتياجات.

- وضحت النتائج أن الأسر التي يتواجد فيها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة مستفيدة بشكل كبير من برنامج التغذية الداخلية بنسبة (٦٩,٤%) يليه الاستفادة من برامج التدريب والتشغيل وشكلت ما نسبته (٧٤,١%). وبينما المستفيدين التي يتواجد في أسرهم طلبة يدرسون بالجامعة مستفيدة من برامج التكية بشكل متقارب إذ تراوحت نسبتهم بين (١٠,٩%- ١٣%).

- وأما فيما يتعلق برضى المبحوثين عن برنامج (المعونات الشهرية – الطرد الغذائي) فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة موافقين على فقرات البرنامج جميعها، حيث بلغت أعلى التكرارات والنسب لخيار موافق وموافق بشدة لجميع الفقرات المتعلقة بالبرنامج، فمثلاً (٦٨,٤%) موافقين على تنوع المواد الغذائية في الطرد الغذائي الشهري، في حين ما نسبته

(٤٨,٢%) من المبحوثين وافقوا بشدة على أن الطرد الغذائي ساهم في تخفيف النفقات الشهرية للأسرة، وهذا يدّل على نجاح برنامج المعونات في تحقيق أهدافه الرئيسية المتمثلة بتلبية الاحتياجات الرئيسية للأسرة والتي من أهمها الطعام، ورضى المستفيدين عن هذا البرنامج. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (الخاروف وعباس، ٢٠٠٨) والتي أشارت رضى المستفيدات عن الخدمات التي تقدمها عيادات الجمعية الأردنية.

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن برنامج التدريب ساهم بشكل كبير في تطوير المهارات العملية والفنية للأفراد حيث ما نسبته (٣٨,٩%) كانوا موافقين بشده على ذلك و(٤٩%) موافقين، وقد كانت نسبة الذين وافقوا بشدة فيما يتعلق بمدى ملائمة المواضيع التدريبية لمتطلبات سوق العمل (١١,١%)، ووافق (٣٦,١%) منهم على ذلك وهي النسبة الأكبر، في حين لم يوافق بشدة (٢١,٣%) من المبحوثين وذلك يعود أن هذه المواضيع وخاصة في "برنامج مضياف" قد لا تتناسب مع المستفيدين وذلك يعود إلى طبيعة العمل نظراً لمخالفته للعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع وخاصة للإناث والتعاليم الدينية، وكان هنالك رضى كبير من قبل المبحوثين على أن المدربين كانوا من ذوي الكفاءات العالية ولديهم القدرة على تبسيط المواد التدريبية وتوصيلها بأسلوب جيد يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

- وأما فيما يتعلق بمساهمة برنامج التدريب والتشغيل في توفير فرص عمل ملائمة بعد انتهاء عملية التدريب، فقد بينت النتائج تقارب النسب ما بين المستفيدين الموافقين وغير الموافقين بشدة حيث كشفت النتائج أن ما نسبته (٤٠,٧%) من المبحوثين أكدوا على موافقتهم بأن البرنامج وفرّ لهم فرص عمل تعمل على تحسين المستوى الاقتصادي لهم، واتخذ موقف محايد ما نسبته (٨,٣%)، بينما لم يوافق بشدة على هذه الفقرة ما نسبته (٣٨%) حيث تمثلت وجهة نظرهم بعدم توفير أي فرص عمل لهم بعد الانتهاء من التدريب واقتصارها على الوعود فقط دون وجود أي شي ملموس لذلك. وتؤكد هذه النتيجة على ضرورة زيادة الجهود في توفير فرص عمل للمتدربين وذلك من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني.

- وفيما يتعلق بمساهمة برنامج التدريب والتشغيل في إيجاد دخل ثابت ومستمر للمستفيدين من هذا البرنامج، فقد أشارت النتائج أن ما نسبته (٥٧,٥%) من المبحوثين تراوحت ايجابياتهم ما بين لم يوافقوا بشدة ولم يوافقوا عليه أيضاً، وهذه النتيجة لا تتفق مع ما جاءت به دراسة

(العبادي،٢٠٠٣) والتي بينت أن لبرامج صندوق المعونة الوطنية دور فعّال في توفير دخل ثابت للفقراء. في حين اتفقت مع دراسة (الخدام، ٢٠٠٤) في عدم قدرة المشاريع على إيجاد دخل ثابت ومستمر للأسرة.

- ومن الملاحظ من خلال نتائج الدراسة أن ما نسبته (٥١,١%) من عينة الدراسة كانوا موافقين على أن برامج ونشاطات التكية ساهمت في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية وبالتالي التخفيف من فقر وجوع الأسرة. بالإضافة إلى أن (٥٠,٤%) منهم وافقوا على أن هنالك متابعة مستمرة للأسر المستفيدة لمتابعتهم والاطلاع على التحسن الذي طرا عليهم جراء استفادتهم من برامج التكية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذه النتيجة اتفقت مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (صوفان،٢٠٠١) والتي أكدت على دور مساهمة صناديق العون الاجتماعي في تخفيف فقر الأسر والحد من معدلات الفقر. ونتائج دراسة (العبادي، ٢٠٠٣) والذي أكد على أن لصندوق المعونة الوطنية دور ايجابي في التخفيف من الفقر.

- وفيما يتعلق بشروط الاستفادة من خدمات وبرامج التكية أنها كانت مناسبة وعادلة، فقد أكدوا على موافقتهم ما نسبته (١٩,٨%) من المستفيدين على ذلك، في حين (٥٨,٦%) وافقوا على ذلك، بحيث لم يواجه المستفيدين أي صعوبات في اعتماد فريق البحث الاجتماعي لهم كاسر مستفيدة من برامج تكية أم علي، وتؤكد النتيجة أنه كان للمتابعة دور فعّال ومساهم في نجاح برامج التكية المختلفة.

- تشير نتائج الدراسة أن (٧٠,٧%) من المستفيدين لم يواجهوا أي صعوبات أثناء استفادتهم من برامج التكية المختلفة، وهذا يدل على وجود تسهيلات من قبل تكية أم علي في تقديم الخدمات وتنفيذ الأنشطة المختلفة، وبالإضافة إلى وجود كفاءة عالية لدى العاملين على هذه البرامج، وفيما يخص بأهم الصعوبات التي واجهت بعض المستفيدين فقد أشارت النتائج ما نسبته (٦,٨%) واجهت المستفيدين صعوبة بأن كمية المواد في الطرد غير كافية لاحتياجات الأسرة الشهرية وهذا يشير إلى قلة المواد في الطرد وعدم كفايتها لسد احتياجات الأسرة، وفيما يليه فقد أشارت ما نسبته (٤,٨%) من المستفيدين أكدوا على صعوبة المواصلات لنقل

الطرد الغذائي وارتفاع تكلفتها، و(٣,٣%) واجهتهم صعوبة في أن نوعية المواد في الطرد الشهري كانت سيئة.

- وفيما يتعلق بمقترحات المستفيدين اتجاه تحسين خدمات برامج تكية أم علي، فقد أشارت نتائج الدراسة الحالية أن ما نسبته (٦٩,٧%) لا توجد لديهم أية مقترحات اتجاه البرامج، فيما بلغت ما نسبته (١٠%) من أفراد عينة الدراسة اقترحوا إرفاق مبلغ مالي مع الطرد، في حين (٥,٥%) اقترحوا تحسين وتغير بعض المواد في الطرد الغذائي، و(٥%) اقترحوا مساعدة الأسرة في تأمين مستلزمات ومتطلبات الأسرة الأخرى غير الغذاء كالملابس والكهرباء والماء.

- تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج الطرود الغذائية تعزى إلى متغيرات (النوع، الحالة الاجتماعية، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات (عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي).

- كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج الأضاحي تعزى إلى متغيرات (الحالة الاجتماعية، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات (النوع، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي).

- تبين نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج التغذية الداخلية تعزى إلى متغيرات (النوع، الحالة الاجتماعية، العمر، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي).

- تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من برنامج التدريب والتشغيل تعزى إلى متغيرات (الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات (النوع، عدد أفراد الأسرة).

٢,٥ التوصيات والمقترحات

١ - العمل على توسيع نطاق الخدمات المقدمة من قبل التكية بحيث يشمل بالإضافة للطرود الغذائية، الدعم المالي واستقبال تبرعات العينة الأخرى غير الغذاء كالملابس.

٢ - العمل على توسيع دائرة الشَراكات مع التكية بحيث يمتد إلى خارج المملكة لما له من أثر كبير وفعال في زيادة دعم البرامج والتمويل للتكية.

٣ - ضرورة تفعيل عملية التدريب وتوسيع نطاقها بحيث تتضمن مواضيع تدريبية جديدة وملائمة أكثر لكلا الجنسين.

٤ - زيادة الاهتمام والتركيز على توفير فرص عمل للملتحقين بالدورات التدريبية المنفذة.

٥ - الاهتمام بعمليات التشبيك مع المؤسسات العاملة في المجتمع المحلي لتوفير فرص عمل للمتدربين.

٦ - وضع آلية لتوزيع لحوم الأضاحي غير تلك المتبعة وذلك لضمان استفادة جميع الأسر المسجلة لدى التكية.

٧ - توفير مواصلات مجانية لنقل الطرود الغذائية وتسهيل عملية استفادة الأسر منها.

٨ - جعل أولوية التوزيع لكبار السن والمعاقين في برنامج الطرود الغذائية.

٩ - تسهيل استفادة الأسر من برنامج التغذية الداخلية مع العمل على إمكانية توصيلها للأسر المستفيدة الغير قادرة على الوصول لمقر التكية والاستفادة من برنامج التغذية الداخلية اليومي.

١٠ - العمل على تعيين كادر وظيفي يتناسب مع أعداد المستفيدين.

١١ - تسهيل إجراءات الحصول على المساعدات والخدمات المقدمة من خلال برامج التكية.

١٢- تعيين متخصصين في نفس المجال وخاصة الموظفين الذين لديهم اتصال مباشر مع المستفيدين.

١٣- العمل على تطوير مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم وذلك من خلال عقد دورات متخصصة في كافة مجالات العمل.

١٤- التركيز على معايير اختيار المستفيدين وإعطاء الأولوية للأسر المستحقة، حيث تبين من خلال مقابلة بعض المستفيدين عدم انطباق كافة معايير وشروط الاستفادة من هذه البرامج، ووجود اسر بحاجة أكثر.

٦. المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو تايه، عايدة (٢٠٠٥). **تنمية وتنظيم المجتمع المحلي في قرية الجفر (دراسة حالة لمركزها المحلي للتنمية الاجتماعية)**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- البنك الدولي، (٢٠٠١، أ). تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠- ٢٠٠١. **شن هجوم على الفقر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الحايك، محمود (٢٠٠٧). **دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.
- الخثروم، محمد (١٩٩٤). تقييم المشروعات في البلدان النامية من وجهة نظر المنظمات الدولية- مدخل نقدي. **مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية**. (١٧). ١٠٩- ١٣١.
- الخاروف، أمل وعباس، صبا. (٢٠٠٨). تقييم فعالية الخدمات التي توفرها الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة من وجهة نظر المستفيدات من العيادات. **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد ٣٥. العدد ٢: ١٦٥- ١٨٩. الجامعة الأردنية.
- الخدام، حمزة (٢٠٠٤). **تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية (دراسة حالة: لواء دير علا)**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- الخطيب، عبدالله (٢٠٠٢). **العمل الجماعي التطوعي**. جامعة القدس المفتوحة. عمان. الاردن.
- الخمايسة، إيهاب (٢٠٠٤). **برامج مكافحة الفقر في محافظة الزرقاء**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- الخوالدة، ناصر (٢٠٠٦). **تقييم الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية الأردنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية. عمان.
- الشخاترة، حسين (٢٠٠٠). **قراءة في واقع البطالة في الأردن، البطالة والفقر واقع وتحديات**، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان.
- الشرع، منذر وآخرون (٢٠٠٤). **واقع الفقر والبطالة في الأردن**. المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والبطالة. الإحصاءات العامة. عمان.

- الصقور وآخرون. **دراسة جيوب الفقـر فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية**. وزارة التنميـة الاجتماعية. ١٩٨٩.
- العبادي، إبراهيم (٢٠٠٣). دور النمو السكاني في البطالة والعملية التنموية. **مجلة العمل**. العدد ١٠٣. وزارة العمل الأردنية.
- العبادي، حنان (٢٠٠٣). **دور صندوق المعونة الوطنية الأردني في مكافحة الفقـر (١٩٩٠-٢٠٠١)**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- العتوم، راضي (٢٠٠٧). **استثمار الهبة اليمغرافية في تدعيم ممارسـات ونتـائج مؤسـسات تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن**. الملتقي الوطني الثالث للسكان والتنمية، المجلس الأعلـى للسكان ٢٦-٢٧/آذار/ ٢٠٠٧. عمان.
- العلوان، باجس (٢٠٠٨). **تقييم قدرات الجمعيات الخيرية في محافظة البلقاء**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- الغرايبة، فيصل (٢٠٠٩). **مهارات العمل الاجتماعي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الفارس، عبد الرزاق (٢٠٠١). **الفقر وتوزيع الدخل في الـوطن العربـي**. بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية

- المصري، سلوى (٢٠٠٢). **دراسة بعنوان تشخيص الفقر في الأردن**. دراسة غير منـشورة. عمان. الأردن.
- الملغوث، فهد أحمد (١٩٩٦). **تقويم البرنامج والمشروعات الاجتماعية**. جامعة الملك سـعود. الرياض. المملكة العربية السعودية.

- أيوب، توفيق (١٩٩٢). **إدارة العمل التطوعي العربي**. ورقة عمل مقدمة إلى النـدوة الإقليميـة للتطوع والمتطوعين. الاتحاد الدولي لتنظيم الأسلاة. عمان. الأردن.
- باقر، محمد حسين (١٩٩٦). **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٣). نيويورك: الأمم المتحدة.
- باقر، محمد حسين (١٩٩٧). **قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأسـاليب غيـر التقليديـة والاجتماعية لغرب آسيا**. القاهرة. مصر

- باقر، محمد حسين (٢٠٠٧). **الفقر في المنطقة العربية المفاهيم ومنهجيات القياس**. القـــاهرة. مصر.
- جبر، رانيا (٢٠٠٩)، **دور شبكة الأمان الاجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة**. رســالة دكتوراه غير منشوره. الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.
- حسين، أحلام (١٩٩٨). **ظاهرة الفقر ودور المؤسسات الاجتماعية الوطنية في معالجتها فـــي الأردن ١٩٨٧-١٩٩٦**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- خصاونة، محمد وآخرون (١٩٩٨). **الفقر والبطالة في الأردن**. عمان: الجمعية العلمية الملكية.
- خويلة، محمد (٢٠٠٣). **تقييم فاعلية برامج مراكز تنمية المجتمع المحلـــي التابعـــة لـــوزارة التنمية الاجتماعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠١٠). **تقرير حالة الفقر في الأردن "استناداً لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة ٢٠٠٨"**. عمان. الأردن.
- شخاترة وآخرون. (٢٠٠٠). **البطالة والفقر: واقع وتحديات/ الأردن، المغرب، مصر، تـــونس، لبنان/ فكر عربي "سياسي**. مؤسسة عبد الحميد شومان. عمان. الأردن.
- صوفان، ذكريات (٢٠٠١). **توحيد صناديق العون الاجتماعي ودورهـــا فـــي معالجـــة الفقـــر والبطالة في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- قنديل، أماني (٢٠٠٥). **دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف النمائية**. دراسة عن ملامـــح وواقع الجمعيات الأهلية. لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية. القاهرة. مصر.
- مجدلاوي، يوسف (١٩٩٥). **دور صندوق المعونة الوطنية في معالجـــة ظـــاهرة الفقـــر فـــي الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- هرمز، نور الدين (٢٠٠٧). النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية. **مجلـــة جامعـــة تـــشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية. ٢٩ (١)**.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٤). **خطة التنمية الاقتـــصادية والاجتماعيـــة ٢٠٠٤-٢٠٠٦**. عمان. الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة (٢٠٠٦). **برنامج عمـــل الحكومـــة للتـــشغيل ومكافحة الفقر ٢٠٠٦-٢٠٠٧**. عمان. الأردن
- وزارة التنمية الاجتماعية (١٩٨٩). **دراسة جيوب الفقر فـــي المملكـــة الأردنيـــة الهاشـــمية**. الأردن.

- وزارة التنمية الاجتماعية (١٩٩٣). **تقرير دراسة الفقر، الواقع، والخصائص.** المملكة الأردنية الهاشمية.
- وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٤). **إستراتيجية مكافحة الفقر في الأردن.** عمان. الأردن.

المراجع الأجنبية:

-Connolly. Paul and York. Perter (2002). **Evaluation Capacity- Building Efforts for Nonprofit Organization.**

-Ministry of Planning. (2001). **A Position Paper on Poverty Alleviation in Jordan**. Polices and Studies Department. Amman. Jordan.

-Oakley, Peter. (1990). "The meaning and Evaluation of Social Development. In- Mars dent & Oakley (eds)" **Evaluating Social Development Project**" (pp16-38). Oxfam.

-Richard M. Grinnell, Jr. (1988) **"Social Work Research and Evaluation**".Thirded.

-Rossi, P. and Freeman. (H.). (1993). **Evaluation: A Systematic Approach**. Newburry Park. California: Sage Publications.

-United Nation Development Program (UNDP). (2005). **Human Development Report 2004**. Amman.

-United Nation Development Program (UNDP). (2006). **Human Development Report 2006**. new york.

-Weiss, C.H. (1972). **Evaluation Research.** Englewood Cliffs. NJ: Prentice Hall.

-World Bank. (1994). Hashemite Kingdom Of Jordan. **Poverty Assessment, Report**. 1994. (12675)-Jo.

-World Bank. (1999)**. Poverty Alleviation in Jordan in the1990s: Lessons for the Future**. Executive Summary and Main Report Washington. USA.

- World Bank. (2003)**.**). By Sherburne-Benz Laura Rawlings and Julie Van Domelenm, Letting Communities Take the Lead Washinton Apas, Mexico.

-World Bank. (2004)**. Jordan Poverty Assessment**. Executive Summary. Volume 1.

الملاحق

ملحق رقم (١)

استمارة الدراسة

أخي المستفيد أختي المستفيدة.........................

تحية طيبة وبعد،،،،،،،

تقوم الطالبة أسماء إبراهيم عبدالله بعمل دراسة بعنوان تقييم فعالية برامج ونشاطات تكية أم علي المقدمة لمكافحة الجوع والفقر لتحسين واقع الأسر الفقيرة اجتماعياً واقتصادياً. لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن جميع أسئلة الاستبانة، مؤكدين لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

إشراف الأستاذ الدكتور
خليل دررويش
الجامعة الأردنية

الباحثة
أسماء عبدالله

أولاً: البيانات الشخصية

١. النوع:

١- ذكر ☐ ٢- أنثى ☐

٢. المستوى التعليمي:

١- أمي ☐ ٢- أساسي ☐
٣- ثانوي ☐ ٤- دبلوم متوسط ☐ ٥- بكالوريوس فما فوق ☐

٣. الحالة الاجتماعية:

١- أعزب/ عزباء ☐ ٢- متزوج /متزوجه ☐ ٣- أرمل / أرملة ☐
٤- مطلق / مطلقة ☐ ٥- منفصل /منفصلة ☐

٤. العمر بالسنوات:

١- اقل من (٢٠) ☐ ٢- (٢٠- أقل من ٣٠) ☐ ٣- (٣٠-أقل من ٤٠) ☐
٤ - (٤٠- أقل من٥٠) ☐ ٥- (٥٠ سنة فما أكثر) ☐

٥. عدد أفراد الأسرة:

١- (١-٣) ☐ ٢- (٤-٦) ☐ ٣- (٧ فما فوق) ☐

٦. هل يوجد أفراد عاملين في الأسرة: ١. **نعم** ☐ ٢. **لا** ☐

-إذا كانت الإجابة على السؤال السابق "نعم" فما عدد العاملين (   )

7. **مصادر دخل الأسرة:** (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

١- صندوق المعونة الوطنية ☐ ٢- معاش/ راتب تقاعدي ☐ ٣- من وزارة التنمية الاجتماعية ☐
٤- إيجار عقار ☐ ٥- جمعيات خيرية ☐

٧- **هل يوجد في الأسرة:**

- أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة   نعم ☐   لا ☐

- طلاب جامعة   نعم ☐   لا ☐

ثانياً: البرامج والأنشطة

- **ما هو البرنامج أو البرامج التي استفدت منها:** (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- برنامج المعونات الغذائية الشهرية (الطرد الغذائي) نعم ☐ لا ☐ (إذا نعم انتقل للقسم الأول)
- برنامج الأضاحي نعم ☐ لا ☐
- برنامج التغذية الداخلية نعم ☐ لا ☐
- برنامج التدريب والتِشغيل نعم ☐ لا ☐ (إذا نعم انتقل للقسم الثاني)

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القسم الأول: المعونات الغذائية الشهرية (الطرد الغذائي)						
١.	تنوع المواد الغذائية في الطرد الغذائي الشهري					
٢.	كمية المواد الغذائية كافية لأفراد الاسرة					
٣.	نوعية المواد الغذائية في الطرد جيدة					
٤.	الطرد الغذائي ساهم في تخفيف النفقات الشهرية للأسرة					
القسم الثاني: التدريب والتشغيل						
٥.	ساهمت الدورات التدريبية في تطوير مهاراتي للعمل					
٦.	المواضيع التدريبية مناسبة لإمكاناتي وقدراتي					
٧.	المواضيع التدريبية ملائمة لمتطلبات سوق العمل					
٨.	المدربون من ذوي الكفاءات العالية في هذا المجال					
٩.	هنالك تنسيق مع هيئات رسمية وأهلية يفيد عملية التدريب					
١٠.	ساهم التدريب الذي حصلت عليه في إيجاد فرص عمل لي					
١١.	فرصة العمل التي أعمل بها مناسبة لقدراتي					
١٢.	ساهم التشغيل في إيجاد مصدر دخل للأسرة					
١٣.	ساهم التشغيل في إستمرارية وثبات دخل الأسرة					

القسم الثالث: معلومات عامة						
الرقم	**الفقرات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
١٤.	ساهمت برامج التكية ونشاطاتها في التخفيف من جوع وفقر الأسرة					
١٥.	ساعدت برامج التكية الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتها الأساسية					
١٦.	هنالك متابعة دورية من قبل التكية للأسر المستفيدة					
١٧.	شروط الاستفادة من خدمات وبرامج التكية مناسبة وعادلة					
١٨.	تحويل الأموال والتبرعات النقدية إلى مواد غذائية عينية مناسب وأفضل للأسر					

- ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المستفيدين من برامج ونشاطات تكية أم علي؟

- هل توجد لديك اقتراحات: ١. نعم ☐ ٢. لا ☐

إذا كانت لديك اقتراحات فما هي:

انتهت الأسئلة

EVALUATING THE EFFECTIVNESS OF PROGRAM AND ACTIVITIES OF TKIYET UM ALI FROM THE PERSPECTIVE OF BENEFICIARIES IN AMMAN

by

Asmaa Ibrahim Khalaf Abdullah

Supervisor by

Dr . Khalil Nemr Darwish, Prof

Abstract

This study aimed to identify the demographic, social and economic characteristics of Tkiyet Um Ali programs and activities' beneficiaries as well as to identify the efficiency of Tkiyet Um Ali programs and activities from the viewpoint of beneficiaries in the fight against poverty and hunger in terms of the availability of these programs, coverage of the eligible poor families and the field and operational procedures under its control.

Also identify how the training and operation projects contribute to provide the poor families with job opportunities and fixed income. In addition, define the difficulties and challenges that the programs and activities committed by the Tkiyet encounter and understand the strengths and weaknesses if found in theses programs to make an attempt to improve them – if possible- in order to raise their effectiveness and efficiency.

This study was applied on a sample of the beneficiaries of Tkiyet Um Ali programs and activities in Amman numbered (399) as the random and systematic sample was used, the study also relied on a questionnaire which was evolved to achieve the institution' goals, and the measures of descriptive statistics such as: the duplicates, the percentages, the averages and the standard deviations were used. The statistical analysis was used thorough the (One –Way ANOVA).

The study found a set of results as it showed that the percentage of the advantage of Tkiyet Um Ali' programs and different activities taken by males is less if compared with the one taken by females. According to the beneficiaries educational level, the study' results showed (91%) approximately of the total of the sample have completed the high school and below, this indicates that the beneficiaries of the program are with low level of education and the large beneficiaries' families are big. families.

The results also showed that (69%) of the beneficiaries do not have workers and the majority of beneficiaries depend on the aids provided by several charities to find a source of income and secure basic family needs as well.

Although the Tkiyet gives priority of taking advantage for families with special needs and university students, the result showed that (73%) of the samples do not have individuals with special; needs and (89%) of the families do not include university students.

The study also pointed that there are statistically significant differences in how to take advantage of Food Parcels Program attributed

to variables of (type, marital status, age) and there is a lack of statistically significant differences attributed to variables of (type, the number of family members).